



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم: الحقوق

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة: الحقوق
تخصص: قانون اداري

البلدية الالكترونية في النظام الإداري الجزائري

إشراف الأستاذة:

د. سمية بهلول

إعداد الطلبة:

بن نجاح فارس

بوعزيز طالب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. علاء الدين قليل	أستاذ محاضر أ	جامعة عباس لغرور-خنشلة	رئيسا
د. بهلول سمية	أستاذ محاضر أ	جامعة عباس لغرور-خنشلة	مشرفا ومقررا
د. رمضان السبتي	أستاذ محاضر أ	جامعة عباس لغرور-خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم، والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم،

وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

مصادقاً لقوله تعالى : ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ﴾

أشكر الله العليّ القدير الذي يسر لي سبيل العلم وأعانني على إتمام هذا العمل

كما أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذة المشرفة " الدكتورة بهلول سميرة "

اعترافاً بفضلها ووفاء لمجهوداتها في اخراج هذا العمل إلى النور

كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة لتكبدها عناء قراءة المذكرة وتصويبها

وكل الامتنان لكافة أطراف الأسرة الجامعية - جامعة عباس لغرور خنشلة - .

الوداع

إلى روح من كانت نبع الحنان، ومصدر الأمان، إلى من زرعت في قلبي حبّ العلم، وتحملت لأجلي كل المشاق...

إلى من رحلت جسداً وبقيت في قلبي روحاً لا تموت...

إلى والدتي الحبيبة، رحمك الله وأسكنك فسيح جناته، وجعل تعبك في ميزان حسناتك.

وإلى من لا يزال سندي رغم مرضه، إلى من علّمني أن الإرادة لا تعرف المستحيل، إلى من غرس فيّ القيم والمبادئ،

إلى والدي العزيز، شفاك الله وعافاك وأطال عمرك في طاعته.

إلى إخوتي الذين كانوا لي عوناً في كل المراحل، دعاؤهم سند، ورضاهم قوة... حفظكم الله جميعاً.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين شاركوني هذا المشوار، وإلى كل من آمن بقدرتي وشجعني. وإلى الأسرة القانونية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، التي كانت بيتي الثاني، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

ولا أنسى أن أخص بالذكر الدكتورة سمية بهلول، تقديراً لجهودها النبيلة ومساندتها الصادقة.

الطالب: بن نجاح فارس

والله

إلى من غادرت الدنيا جسداً، وبقيت ذكراها حيّة في قلبي وعقلي،

...إلى من كانت لي أمّاً ومعلمة وملاذاً

إلى أُمِّي الغالية، رحمك الله رحمة واسعة، وجعل قبرك روضة من رياض الجنة، وجزاك عني كل

خير، فأنت نبض لا يغيب

وإلى والدي العزيز، حفظه الله ورعاه

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا لي سنداً ورفاق درب، تشاركت معهم الأحلام والطموحات،

فكانوا لي خير معين

إلى أصدقائي وزملائي وكل من رافقني في مسيرتي العلمية، وخصّني بكلمة طيبة أو دعوة

صادقة

إلى أساتذتي في كلية الحقوق والعلوم السياسية، وكل من مدّ لي يد العون ولو بكلمة

وإلى الدكتورة الفاضلة سمية بهلول، التي كان لتوجيهها ودعمها دور كبير في إتمام هذا العمل

المتواضع، فجزاها الله عني كل خير.

الطالب : بوعزيز طالب

مقرة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات متسارعة بفعل التقدم التكنولوجي والمعلوماتي، الذي أفرز أشكالاً جديدة من التسيير والخدمات، في مختلف مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. وفي ظل هذا الواقع، برز مفهوم "الإدارة الإلكترونية" كوسيلة حديثة لتحسين أداء المرافق العمومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقريب الإدارة من المواطن، وتعد البلدية باعتبارها الخلية الأساسية في تنظيم الدولة والمرفق العام الأول قرباً من المواطن، من بين المؤسسات التي شملتها هذه التحولات، مما أدى إلى ظهور مفهوم "البلدية الإلكترونية".

إن الحديث عن البلدية الإلكترونية يرتبط مباشرة بالتحولات الكبرى التي مست عمل الإدارة العمومية، من خلال الانتقال التدريجي من الطرق التقليدية في أداء الخدمات، إلى نماذج رقمية حديثة تعتمد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقد أضى هذا التوجه خياراً لا مناص منه أمام البلديات، بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجهها في تسيير الشؤون المحلية، والاستجابة لمتطلبات المواطن المتزايدة.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر كغيرها من الدول، إلى مواكبة هذه التحولات، من خلال اعتماد مجموعة من الإصلاحات التي مست المنظومة الإدارية المحلية، وشرعت في تجسيد مشروع البلدية الإلكترونية، كخطوة نحو تحديث الإدارة المحلية وتحسين جودة الخدمات العمومية، فقد أدركت السلطات العمومية أن تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة المحلية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة، التي تسمح بتقريب المرفق العام من المواطن، وتوفير خدماته بطرق سهلة وشفافة.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر يقوم على إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف العمليات الإدارية التي تقوم بها البلدية، سواء على مستوى معالجة الوثائق، أو تقديم الخدمات، أو تسيير الموارد. حيث يتم الاعتماد على أنظمة معلوماتية رقمية لتسيير السجلات، الوثائق، المعاملات، والبيانات، ما يسهل عمليات الحفظ، التتبع، والمعالجة.

كما يشمل هذا المشروع رقمنة مختلف الخدمات البلدية، كالحالة المدنية، رخص البناء، عقود الزواج والوفاة، دفع الضرائب والرسوم المحلية، طلب الرخص الإدارية، وغيرها من الخدمات التي كانت في السابق تتطلب حضور المواطن شخصيًا إلى مقر البلدية، وأصبحت اليوم متاحة، بشكل تدريجي، عبر منصات رقمية يمكن الولوج إليها عن بعد.

وقد ساهم تطور البنية التحتية الرقمية في الجزائر، وإطلاق العديد من المشاريع الوطنية المتعلقة برقمنة الإدارة، في دعم مساعي البلديات للانخراط في هذا المشروع، خاصة في ظل ما وفرته التشريعات القانونية الجديدة من بيئة مناسبة لتبني أساليب التسيير الإلكتروني، غير أن واقع تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية لا يزال يواجه جملة من التحديات المرتبطة بضعف التغطية الرقمية في بعض المناطق، نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف التنسيق بين مختلف المصالح المحلية والمركزية.

ومع ذلك، فإن التوجه نحو تطوير البلدية الإلكترونية في الجزائر ما يزال خيارًا استراتيجيًا يفرضه واقع العصر، ويتطلب العمل على تعزيز البنية التحتية المعلوماتية، تكوين الموارد البشرية، وتكييف الإطار القانوني والتنظيمي بما يتماشى مع متطلبات الإدارة الإلكترونية، وهو ما يطرح إشكاليات متعددة حول كيفية الانتقال من الشكل التقليدي لتسيير الشؤون المحلية، إلى نمط حديث يعتمد على الرقمنة، ويحقق النجاعة والشفافية في تقديم الخدمة العمومية.

وفي هذا السياق يتعين الوقوف على الأطر العامة لهذا المشروع، من خلال التعريف به، ورصد مراحله، والوقوف على الإجراءات المعتمدة لتجسيده، مع الإحاطة بالبيئة القانونية التي تؤطره. كما يستدعي الأمر متابعة واقع تجسيد هذا المشروع عبر البلديات الجزائرية، لرصد أهم الإنجازات، والوقوف عند التحديات، وتقييم مستويات الأداء.

وعليه، فإن دراسة موضوع البلدية الإلكترونية في الجزائر تقتضي تناول الجوانب العامة المرتبطة به، من خلال هذه الدراسة.

1) أهمية الموضوع: تبرز أهمية هذا الموضوع من ناحيتين:

أ. **الأهمية من الناحية النظرية:** تتجلى الأهمية النظرية لموضوع البلدية الإلكترونية في الجزائر في كونه يساهم في إثراء البحث العلمي في مجالات القانون الإداري، وتسيير الشؤون المحلية، والإدارة الإلكترونية، فهو موضوع حديث نسبياً في الساحة الأكاديمية الجزائرية، وي طرح إشكاليات قانونية وإدارية جديدة تتعلق بكيفية تكييف المنظومة القانونية والتنظيمية الحالية مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.

كما يسمح هذا الموضوع بفتح آفاق علمية لدراسة طبيعة العلاقة بين المواطن والإدارة في ظل التحول الرقمي، مع الوقوف على المفاهيم والمبادئ النظرية التي تقوم عليها فكرة الإدارة الإلكترونية، وارتباطها بمفاهيم أخرى كالشفافية، الحكامة المحلية، الحكومة المفتوحة، والعدالة المعلوماتية.

ويساهم أيضاً في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتسيير الجماعات المحلية، من خلال بحث آليات إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة المحلية، مما يخلق قاعدة نظرية يمكن البناء عليها في أبحاث مستقبلية تتناول الإدارة الذكية، والمرفق العام الرقمي.

ب. **الأهمية من الناحية العملية:** تبرز أهمية الموضوع في كونه يعالج أحد أهم الإشكالات التي تواجه المواطن الجزائري في تعامله اليومي مع الإدارة المحلية، والمتمثلة في تعقيد الإجراءات، بطء المعاملات، وبُعد الإدارة عن المواطن، حيث يشكل مشروع البلدية الإلكترونية وسيلة فعّالة لتحسين جودة الخدمة العمومية، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقريب الإدارة من المواطن.

كما أن دراسة هذا الموضوع تساهم في تقييم مدى جاهزية البلديات الجزائرية للانخراط في التحول الرقمي، ورصد أهم العراقيل التي تواجه تجسيد هذا المشروع ميدانياً، سواء من حيث البنية التحتية الرقمية، الموارد البشرية، أو الإطار التشريعي والتنظيمي.

ويسمح هذا الموضوع أيضاً باقتراح حلول وتوصيات عملية يمكن أن تستفيد منها الهيئات المعنية بتسيير الشأن المحلي، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، من أجل

تسريع وتيرة رقمنة الخدمات البلدية، وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع، بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطن، ويساهم في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن.

(2) أسباب اختيار الموضوع: يتم التفصيل فيها من خلال:

أ. الأسباب الذاتية: تتمثل الأسباب الذاتية في جملة من الدوافع الشخصية والعلمية التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع، ومن أبرزها:

- الاهتمام الشخصي بمجال الإدارة المحلية، ورغبة الباحث في التعمق أكثر في الإشكالات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر، خاصة في ظل التحولات الرقمية الراهنة.

- رغبة الباحث في مسايرة المستجدات العلمية والتكنولوجية التي أصبحت تفرض نفسها على مختلف القطاعات، لا سيما قطاع الإدارة المحلية، لما له من تأثير مباشر على حياة المواطن.

- قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت موضوع البلدية الإلكترونية في الجزائر بصفة معمقة، مقارنة بالدراسات التي تناولت الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية بصفة عامة.

- السعي لإثراء المكتبة القانونية والإدارية الوطنية بعمل علمي يسלט الضوء على مشروع حيوي يتقاطع مع جوانب تقنية، قانونية، إدارية وتنظيمية.

- إمكانية تقديم مقترحات عملية وتوصيات يمكن أن تساهم في تطوير أداء البلديات الجزائرية، من خلال استغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بشكل فعال.

ب) الأسباب الموضوعية: فنتمثل في مجموعة من الاعتبارات الواقعية والميدانية التي فرضت أهمية تناول هذا الموضوع، ومن بينها:

- التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، والتي مست مختلف القطاعات، بما في ذلك الإدارة العمومية، مما فرض على الجماعات المحلية في الجزائر ضرورة مواكبة هذا التطور.

- ضعف أداء البلديات الجزائرية في تقديم الخدمات العمومية، نتيجة الاعتماد على طرق تقليدية في التسيير، مما أدى إلى تعقيد الإجراءات الإدارية، وإرهاق المواطن، وزيادة الضغط على المرافق العمومية.

- تبني الجزائر لسياسات وطنية تتعلق برقمنة الإدارة العمومية، من خلال إصدار نصوص تنظيمية وإطلاق مشاريع رقمية، تهدف إلى تحديث الإدارة المحلية، وتحسين أدائها.

- الحاجة الماسة لتقريب الإدارة من المواطن، خاصة في المناطق النائية، من خلال توفير خدمات بلدية رقمية يمكن الولوج إليها عن بعد، دون التنقل إلى مقر البلدية.

- متطلبات الشفافية والنزاهة في تسيير الشؤون المحلية، حيث يوفر النظام الإلكتروني إمكانية متابعة المعاملات بدقة، وتقليل فرص الفساد الإداري، والتلاعب بالوثائق والمعاملات.

(3 أهداف الموضوع: يهدف هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف النظرية والعملية، يمكن تحديدها فيما يلي:

- التعريف بمفهوم البلدية الإلكترونية، من حيث طبيعتها، خصائصها، وأهم مكوناتها، مع إبراز مكانتها ضمن منظومة الإدارة الإلكترونية الحديثة.

- رصد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر، من خلال استعراض النصوص القانونية ذات الصلة، وتحليل مدى ملاءمتها لمتطلبات التحول الرقمي.

- بيان واقع تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر، من خلال تشخيص الوضع الحالي للبلديات الجزائرية، ومدى قدرتها على تبني الحلول الرقمية في تسيير شؤونها المحلية.

- تحليل أهم العراقيل والمعوقات التي تواجه تجسيد مشروع البلدية الإلكترونية، سواء على المستوى التقني، البشري، التنظيمي أو المالي.

- تقييم الأثر العملي لرقمنة الخدمات البلدية على المواطن والإدارة المحلية، من حيث تبسيط الإجراءات، تحسين جودة الخدمات، وضمان الشفافية والسرعة في الأداء.
- اقتراح جملة من الحلول والتوصيات العملية التي من شأنها دعم مساعي البلديات الجزائرية في الانتقال نحو نظام إلكتروني حديث يواكب متطلبات العصر.
- فتح المجال أمام الباحثين والمهتمين في ميدان الإدارة المحلية، لمواصلة البحث في هذا المجال وتوسيع الدراسات الأكاديمية المرتبطة برقمنة تسيير الشؤون المحلية.

(4) الإشكالية: يُعد مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر أحد أبرز المشاريع التي تستهدف تحديث الإدارة المحلية، وتحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة للمواطن، وذلك من خلال إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تسيير الشؤون المحلية، غير أن هذا المشروع، وعلى الرغم من أهميته، لا يزال يواجه جملة من الإكراهات المرتبطة بضعف التغطية الرقمية، نقص الإمكانيات، محدودية الإطار التشريعي، وضعف التنسيق بين المصالح المحلية والمركزية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور الإشكالية المركزية للدراسة حول التساؤل التالي: إلى أي مدى تمكنت البلديات الجزائرية من تجسيد مشروع البلدية الإلكترونية، في ظل التحديات والعراقيل التي قد تحول دون ذلك؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني الذي يؤطر البلدية الإلكترونية في الجزائر؟
 - ما هو واقع تطبيق هذا المشروع على مستوى البلديات الجزائرية؟
 - ما هي العراقيل التقنية، البشرية، التنظيمية، والمالية التي تعيق تجسيد هذا المشروع؟
- (5) المنهج المتبع:** نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، الذي يجمع بين الجانب القانوني، الإداري، والتقني، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لاسيما أداة تحليل المضمون من خلال وصف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبلدية الإلكترونية، واستقراء النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، وتحليلها لبيان مدى ملاءمتها لمتطلبات التحول الرقمي.

(6) الدراسات السابقة: رغم حداثة الموضوع، إلا أن بعض الدراسات الأكاديمية والمقالات القانونية بدأت تتناول الموضوع، ومن بينها:

- **الدراسة الأولى للباحث:** عاشور عبد الكريم، حول دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

- **الدراسة الثانية** لطالين فطيمة عباسية، فاطمة عبد السالم تحت عنوان البلدية الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة عباس لغرور - خنشلة-، الجزائر، 2023-2024.

(7) صعوبات الدراسة: واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات، من أبرزها صعوبة الحصول على معطيات دقيقة ومحدثة حول واقع تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية على المستوى المحلي، بسبب ضعف نشر البيانات الرسمية، وغياب تقارير دورية شاملة توضح مدى تقدم البلديات الجزائرية في تجسيد هذا المشروع ميدانياً.

(8) خطة الدراسة: لكي تكون المعالجة وافية وتغطي الجوانب المتعلقة بموضوع البلدية الإلكترونية في النظام الإداري الجزائري، تعين علينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين متكاملين.

إذ خصصنا **الفصل الأول** لدراسة التاصيل النظري للبلدية الإلكترونية، حيث تناولنا فيه في **المبحث الأول** الإطار المفاهيمي للبلدية الإلكترونية، بينما تناولنا في **المبحث الثاني** أسس التحول نحو البلدية الإلكترونية.

أما **الفصل الثاني** فقد خُصص لدراسة تطبيقات نظام البلدية الإلكترونية، حيث تناولنا في **المبحث الأول** واقع تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر، في حين خُصص **المبحث الثاني** لدراسة افاق التوجه نحو رقمنة البلدية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للبلدية الالكترونية

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في نماذج الإدارة العمومية، مدفوعة بالتطور السريع في تقنيات الاتصال والمعلومات، ما أفرز مفاهيم جديدة على غرار "الحكومة الإلكترونية" و"الإدارة الإلكترونية"، ومن بينها برز مفهوم "البلدية الإلكترونية" كمظهر من مظاهر تحديث الإدارة المحلية وتجسيداً لرؤية الدولة الحديثة القائمة على الكفاءة والشفافية والتفاعل مع المواطن.

فالبلدية، بصفتها الخلية الأساسية في التنظيم الإداري للدولة، باتت مطالبة بمواكبة التحول الرقمي لتلبية تطلعات المواطنين المتزايدة نحو خدمات عمومية نوعية وفعالة، ويأتي هذا التحول في سياق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي أفرزت حاجات جديدة وفرضت أنماطاً حديثة في تسيير الشأن العام المحلي.

وفي ظل هذه المعطيات، يكتسي التأسيس النظري للبلدية الإلكترونية أهمية بالغة، باعتباره الإطار المرجعي لفهم هذا النموذج الإداري الجديد، والوقوف على أبعاده المفاهيمية والمبررات التي تدعو إلى تبنيه، إلى جانب الأسس والمقومات التي يجب توفيرها لضمان نجاحه.

وعليه، سيتم في هذا الفصل تناول ما يلي:

📌 **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبلدية الإلكترونية.**

📌 **المبحث الثاني: أسس التحول نحو البلدية الإلكترونية.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبلدية الإلكترونية.

تُعد البلدية الإلكترونية إحدى أبرز صور التحول الرقمي في الإدارة المحلية، حيث تعكس توجهًا جديدًا نحو تحديث أساليب تقديم الخدمات العمومية، وتطوير العلاقة بين المواطن والإدارة على أساس الشفافية والسرعة والفعالية، ويكتسي التأصيل المفاهيمي لهذا النموذج أهمية خاصة، باعتباره المدخل النظري لفهم طبيعة البلدية الإلكترونية وتمييزها عن النموذج التقليدي، إلى جانب الكشف عن مبررات وأهداف هذا التحول.

وفي هذا السياق سنتطرق لما يلي:

المطلب الأول: مفهوم البلدية الالكترونية.

المطلب الثاني: مبررات التحول الى البلدية الالكترونية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم البلدية الالكترونية.

تُعد محاولة ضبط مفهوم "البلدية الإلكترونية" خطوة أساسية لفهم طبيعة هذا النموذج الإداري الحديث، إذ يشكل هذا المفهوم نتاجًا للتطور التكنولوجي الذي مسّ مختلف القطاعات، بما فيها الإدارة المحلية، ويأتي هذا التحول في سياق سعي البلديات إلى تحسين جودة خدماتها، وتعزيز تواصلها مع المواطنين عبر الوسائل الرقمية، مما يستدعي تحديد الإطار النظري الذي يعرّف هذه الظاهرة الإدارية الجديدة.

وعليه، يُعالج هذا المطلب مفهوم البلدية الإلكترونية من خلال الوقوف أولاً عند التعريفات المختلفة التي أوردتها الدراسات الإدارية والقانونية، ثم إبراز الخصائص المميزة لهذا النموذج، والتي تجعله مختلفًا عن أسلوب الإدارة التقليدية، سواء من حيث آليات العمل أو أهداف التسيير المحلي في ظل البيئة الرقمية.

الفرع الأول: تعريف البلدية الالكترونية.

الفرع الثاني: خصائص ومقومات البلدية الالكترونية.

الفرع الأول: مفهوم البلدية الالكترونية.

نظرًا لحداثة مفهوم البلدية الإلكترونية وغموض معالمه، فإن محاولة وضع تعريف دقيق له لا تزال تواجه بعض التعقيد، خاصة في ظل غياب أي تعريف تشريعي صريح، سواء على الصعيد الدولي أو في التشريعات المحلية، ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا مع عدم وضوح الأسس والعناصر التي تقوم عليها البلدية الإلكترونية بشكل شامل، وهو ما أدى إلى محدودية المحاولات الفقهية في هذا المجال، ورغم ذلك سعى بعض الباحثين إلى تقديم تصورات تعريفية لها¹، بيد أنه ولدواعي منهجية وجب أولاً التطرق إلى تعريف البلدية بصورتها التقليدية، ثم التطرق إلى تعريفها في حلتها الالكترونية كالتالي:

أولاً: تعريف البلدية.

تُعد البلدية في القانون الجزائري الجماعة الإقليمية الأساسية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، باعتبارها قاعدة اللامركزية الإدارية وأداة لتجسيد الديمقراطية المحلية، وتضطلع البلدية بتسيير الشؤون المحلية للمواطنين في إطار حدودها الإقليمية، من خلال هيئات منتخبة تتمثل في المجلس الشعبي البلدي الذي يُنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويتولى إدارة مصالح السكان واتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة اليومية للمجتمع المحلي²، وقد نص كل من الدستور الجزائري لسنة 2020 على وجه الخصوص المادة 15 على: "الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تشكل قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"³، وكذلك يتوسع فيه القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، حيث تنص المادة 1 منه على أن: "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية للدولة، وتتمتع

¹ يعيش تمام، شوقي. سمية بهلول. "إستراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية في الجزائر بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات"، مجلة *المفكر*، جامعة بسكرة، م. 16، ع. 01، الجزائر، 2021، ص. 66.

² بوكورو، منال. محمد منصوري. " دور الجماعات المحلية في ترقية الخدمات العمومية في الجزائر - بلدية قسنطينة نموذجاً -"، مجلة *البحوث الإدارية والاقتصادية*، م. 02، ع. 02، الجزائر، 2018، ص. 227.

³ التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020. الصادر في 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية ع. 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مرفق عمومي قاعدي يتولى تسيير الشؤون المحلية¹.

ثانيا: تعريف البلدية الالكترونية.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح لزماً على الجماعات الإقليمية، وعلى رأسها البلديات، مواكبة هذه التطورات لضمان تحسين جودة الخدمات العمومية وتقريبها من المواطن، ومن هذا المنطلق برزت فكرة البلدية الإلكترونية كأحد أهم أدوات الإدارة الحديثة المعتمدة على الوسائل الرقمية، وفيما يلي نستعرض أبرز التعاريف التي تناولت مفهوم البلدية الإلكترونية في الأدبيات القانونية والإدارية:

1. تعريف البلدية الالكترونية حسب الاستاذين شوقي يعيش تمام، بهلول سمية: " نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية، وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، تحت هذا النمط الجديد من العمل يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية، وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية مثل الانترنت والهواتف الخلوية والأرضية بسرعة فعالة وعالية².

2. تعرف البلدية الالكترونية حسب الأستاذين كنزة سيفر، عماد لبيد: " نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتحت هذا النمط

¹ المادة 01، القانون رقم 11-10. المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية ع. 37، الصادر بتاريخ 26 يونيو 2011.

² بهلول، سمية. دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018، ص 259.

الجديد من العمل يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية من الأنترنت والهواتف الخلوية والأرضية بسرعة وفعالية¹.
3. **تعرف البلدية الالكترونية حسب دكتور تمارا حداد:** "نظام قائم على إحداث تحول في الطريقة التي تعمل بها الهيئة المحلية و المجالس المشتركة من خلال الاستخدام الأمثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهدف إدارة الخدمات وتوفيرها بشكل أفضل للمستخدمين"².

4. **تعرف البلدية الالكترونية حسب دكتور مصطفى عبد اللطيف:** "تلك البلدية التي تستخدم وسائل تقنية والاتصالات والمعلومات للتعامل مع كافة المرتبطين بها من مواطنين و قطاع تجاري وموظفين ودوائر حكومية أخرى، بما يضمن أداء عمال البلدية بشفافية وكفاءة واقتصاد وسرعة"³.

ثالثا: خدمات البلدية الالكترونية.

يمكن توضيح المتعاملون مع البلديات الالكترونية والخدمات البلدية المختلفة التي تقدم لكل منهم إطار منظومة الحكومية الالكترونية كما يلي⁴:

1. **خدمات الموظفين:** يعني تقديم كافة الخدمات الحكومية للمواطنين الكترونيا حيث يخصص رقم سري مؤمن لكل فرد يمكنه من خلاله أداء الخدمات المختلفة، مثل الوثائق المدنية وتراخيص البناء وغيرها، ومن ذلك من أي مكان وفي أي وقت عبر شبكات الاتصالات مختلفة.

¹ سيفر، كنزة. عماد، لبيد. "البلدية الإلكترونية كآلية لتفعيل الإدارة الجوارية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، م. 10، ع. 01، الجزائر، 2013، ص 619

² حداد. تمارا: "آليات التحول من البلديات التقليدية إلى الالكترونية و أثرها على التنمية المحلية"، 2020، مقال منشور على الموقع <http://www.alhourriah.ps/article/60177> ، تم الاطلاع بتاريخ 25-04-2025، الساعة 15:26.

³ عبد اللطيف، مصطفى. وآخرون. "البلدية الالكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية "تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، م. 02، ع. 1، الجزائر، 2018، ص 125.

⁴ نفس المرجع، ص 126.

2. **خدمات القطاع الحكومي:** تعنى بتبادل المعلومات و المراسلات بين الإدارات الحكومية بمختلف أنواعها ومستوياتها، حيث يسمح النظام لجميع الجهات المتشاركة في موضوع معين برؤية كافة المعلومات الخاصة به، وأي تحديث يلحق بها، مع إعطاء حق التعديل لكل جهة في مجال اختصاصها¹.

3. **خدمات الموظفين :** يعنى به حصول المواطنين على التدريب والبريد الالكتروني والتعلم الالكتروني وتصاريح الوصول إلى قواعد البيانات للحصول على المعلومات اللازمة لاستكمال الخدمات².

الفرع الثاني: خصائص ومقومات البلدية الالكترونية.

مع تطور أنماط الإدارة الحديثة وتزايد الحاجة إلى تحسين جودة الخدمات العمومية، برزت البلدية الإلكترونية كنموذج مبتكر يسعى إلى تجاوز حدود العمل الإداري التقليدي من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا يكفي لتحقيق هذا النموذج الاعتماد على الوسائل التقنية فحسب، بل يتطلب الأمر توفر مجموعة من الخصائص الجوهرية والمقومات الأساسية التي تشكّل الأساس الذي تقوم عليه البلدية الإلكترونية، وعليه سنتناول في هذا الفرع أبرز خصائص هذه البلدية، التي تميزها عن الإدارة التقليدية، ثم نستعرض أهم المقومات التي تمكنها من تحقيق أهدافها بفعالية وشفافية في خدمة المواطن.

أولاً: خصائص البلدية الالكترونية.

إن خصائص الإدارة الإلكترونية تُشكّل الأساس الهيكلي للبلدية الإلكترونية، بحيث تُحدث هذه الأخيرة نقلة نوعية في تسيير الشأن المحلي، وتجعل من المواطن محوراً رئيسياً في عملية الخدمة العمومية، ضمن مناخ من الشفافية، الفعالية، والاستدامة.

¹ عبد اللطيف، مصطفى. وآخرون. المرجع السابق، ص125.

² بغدوي، جميلة. وآخرون: "استراتيجيات التحول إلى الحومة الالكترونية مع الإشارة إلى تجربة نيويورك الدولية"، مجلة الدراسات والتنمية المحلية، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، م.5، ع.1، الجزائر، 2018، ص7.

1. بلدية بلا ورق: البلدية الإلكترونية تهدف إلى التخلص من الإجراءات الورقية التقليدية وتعويضها بأنظمة رقمية تشمل:

- الأرشفة الرقمي لحفظ الوثائق والمستندات الإدارية.
- إرسال واستقبال البريد الإلكتروني بدلاً من المراسلات الورقية.
- استخدام النماذج الإلكترونية لاستخراج الوثائق - شهادات الميلاد، الإقامة، رخص البناء -.

- اعتماد نظم إلكترونية لتتبع الطلبات والشكاوى والمعاملات الإدارية.

- هذا يساهم في تسريع الإجراءات، تقليل التكاليف، والحد من البيروقراطية¹.

2. بلدية بلا مكان: بفضل تقنيات الاتصال عن بعد، أصبحت خدمات البلدية الإلكترونية متاحة دون الحاجة للتنقل إلى مقر البلدية، من خلال:

- المواقع الرسمية للبلديات على الإنترنت.
 - التطبيقات الرقمية الخاصة بالخدمات المحلية.
 - مراكز النداء (Call centers) والخدمات عبر الهاتف المحمول.
 - خدمات المحادثة المباشرة أو البريد الإلكتروني للتواصل مع الموظفين².
3. بلدية بلا زمان: تتيح البلدية الإلكترونية خدماتها الرقمية في أي وقت دون التقيد بأوقات العمل الرسمية، بفضل:

- المنصات الرقمية المتوفرة على مدار 24 ساعة.
- نظم استخراج الوثائق الإلكترونية الفورية.
- إمكانية تقديم شكاوى، ملء استمارات، أو متابعة ملفات خارج أوقات الدوام.

¹ السعيد، مبروك إبراهيم. إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة، ط.1، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012، ص328

² عابسة، فاطمة. عبد السالم. البلدية الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة عباس لغرور - خنشلة-، الجزائر، 2023-2024، ص 31.

هذا يُجسّد مبدأ الخدمة المستمرة والمتاحة في كل الأوقات، مما يعزز رضا المواطن¹.

4. بلدية بلا تنظيمات جامدة: تقوم البلدية الإلكترونية على هيكل إداري مرّن يعتمد على:

- فرق عمل رقمية متكاملة تعتمد على تبادل المعرفة والابتكار.

- نظم معلوماتية مترابطة بين الأقسام والإدارات.

- استخدام الذكاء الاصطناعي ونظم المساعدة الرقمية لتحسين اتخاذ القرار.

- التحول نحو بلديات ذكية (Smart Municipalities) ضمن المدن الذكية².

وهذا يُمكنها من التكيف السريع مع حاجيات المواطنين وتغيرات البيئة الإدارية.

ثانياً: مقومات البلدية الالكترونية

يمكن حصر مقومات البلدية الالكترونية فيما يلي:

1. **الفعاليات الداخلية للبلديات:** حيث أن البلديات لا تستطيع تقديم خدمات ممتازة للمواطنين، إذا كانت وظائفها الإدارية الداخلية لا تعمل بشكل سليم، لذلك يجب العمل على دراسة الإجراءات الداخلية و محاولة تبسيطها بشكل لا يتعارض مع مفاهيم الرقابة والمسؤولية.

2. **تطوير الفعاليات:** وذلك لكون معظم البلديات في الجزائر تمارس أعمالها عبر مجموعة أقسام داخلية تم تصميم هيكلها وفقاً للمتطلبات و إمكانية القرن الماضي لا يتوافق مع التوجه التكنولوجي وعلى اعتبار أن التغيرات الجذرية في مجال تقديم خدمات البلدية ، يجب أن يقابلها في مقابل تغيرت جذرية على مستوى الهيكلية الإدارية للبلديات التقليدية حتى تتخذ الصورة الالكترونية هيكلًا وتنظيمًا³.

3. **خدمات البلدية الالكترونية:** من أجل تخفيف العبء على المواطن و المؤسسات يجب أن يتم العمل على دراسة إطار خدماتي إلكتروني للبلديات المحلية، وذلك لتقديم خدمات البلدية عبر الانترنت و جباية الرسوم و الضرائب إلكترونياً بالتعاون مع البنوك المحلية على

¹ السعيد، مبروك إبراهيم. المرجع السابق، ص 329.

² الخماسية، صدام. الحكومة الالكترونية، ط.1، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013، ص79

³ بهلول، سمية. المرجع السابق، ص260.

صعيد آخر ينبغي العمل على تطوير أنظمة خدمة علاقات المواطنين مع البلدية من أجل متابعة شكاويهم و تلبية حاجاتهم إلكترونياً¹.

المطلب الثاني: مبررات التحول الى البلدية الالكترونية وأهدافها.

يُعد التحول إلى البلدية الإلكترونية خياراً استراتيجياً تملّيه التحولات التكنولوجية الحديثة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، التي فرضت على الجماعات الإقليمية، وفي مقدمتها البلديات، ضرورة تبني أنماط جديدة من التسيير تعتمد على الرقمنة. ولا يمكن تحقيق هذا الانتقال إلا بتوفر جملة من العوامل المساعدة التي تهيئ المناخ المناسب لإنجاح مشروع البلدية الإلكترونية. وبالموازاة مع ذلك، فإن اعتماد هذا النموذج الإداري الحديث يستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بتعزيز الأداء الإداري، تحسين جودة الخدمات العمومية، وضمان رضا المواطن، وعليه سنتناول في هذا المطلب العوامل الداعمة لهذا التحول في الجزائر، ثم نبين أهم الأهداف المتوخاة من اعتماد البلدية الإلكترونية، من خلال التفريع التالي:

➤ **الفرع الأول: العوامل الداعمة للانتقال السليم نحو البلدية الإلكترونية في الجزائر.**

➤ **الفرع الثاني: أهداف البلدية الالكترونية.**

الفرع الأول: العوامل الداعمة للانتقال السليم نحو البلدية الإلكترونية في الجزائر.

يمثل الانتقال إلى نموذج "البلدية الإلكترونية" مساراً طويلاً يتطلب تخطيطاً دقيقاً وتنفيذاً تدريجياً، إلا أن هذا التحول في الجزائر لا يزال يعاني من التأخر والتعثر، فقد فشل مشروع "الجزائر الإلكترونية" (2009-2013)، الذي كان من المفترض أن يشكل حجر الأساس لهذا الانتقال، في بلوغ أهدافه ضمن الإطار الزمني المحدد، في حين تواجه البلديات الجزائرية تحديات مؤسسية ومالية وبشرية تعيق هذا التحول، وانطلاقاً من أهمية هذا المشروع

¹ موفق، عبد القادر. "البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، م.15، ع. 40، جامعة بسكرة، جوان 2015، ص179.

في تحديث الإدارة المحلية وتحسين جودة الخدمات العمومية، يمكن تقديم مجموعة من المتطلبات والمقترحات التي تمهد الطريق نحو تحول ناجح نحو البلدية الإلكترونية¹:

1. إرساء إطار استراتيجي شامل: ينبغي وضع رؤية واضحة، ورسالة وأهداف محددة على المستوى المحلي والوطني، تأخذ في الاعتبار دور المواطن كفاعل رئيسي في هذا التحول.

2. اعتماد منهجية عملية للتحول: ضرورة تطوير مرجعية منهجية قائمة على تحليل موضوعي لواقع البلديات وتفاوت إمكانياتها، مع الاستفادة من التجارب الناجحة وتكييف الحلول مع الخصوصيات المحلية.

3. الدعم السياسي والمؤسسي: لا يمكن تحقيق تحول فعال دون توفر إرادة سياسية حقيقية ودعم حكومي شامل، يشمل توفير الموارد المادية، وإعداد برامج تدريب وتوعية، وتقديم نماذج عمل وأدلة إرشادية مبتكرة. فالمشروع يمثل ركيزة للإصلاح الإداري والتنمية المحلية.

4. عصنة الإدارة المحلية: من خلال تبسيط الإجراءات الداخلية، وإعادة هيكلة التنظيم الإداري داخل البلديات الذي لا يزال يعتمد على نماذج تقليدية تعود لحقب سابقة، كما يستلزم الأمر إعادة هندسة العمليات الإدارية بما يواكب النقلة الرقمية المنشودة.

5. إنشاء منظومة خدمات رقمية: تشمل تقديم الخدمات الإدارية عبر الإنترنت، وتحصيل الرسوم والضرائب إلكترونياً بالتنسيق مع المؤسسات المصرفية، مع تطوير آليات فعالة للتواصل مع المواطنين واستقبال شكاويهم ومقترحاتهم ومعالجتها إلكترونياً.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الجزائر، رغم الخطوات المتفرقة التي اتخذتها لإصلاح الإدارة المحلية، لا تزال متأخرة في تبني نموذج الإدارة الإلكترونية بالمقارنة مع دول نجحت في التحول نحو "الحكومة الذكية"، وبالتالي فإن الوصول إلى بلدية إلكترونية فعالة يستلزم

¹ حوطيه، عمر. نسيم، أمل حفري. "متطلبات التحول السليم نحو البلدية الالكترونية في الجزائر"، الملتقى الوطني الافتراضي حول دور الرقمنة في ترقية الخدمات فيلاري في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، يوم 19 مايو 2022، ص 09.

تعبئة جماعية تشمل كل المؤسسات والهيئات، وربطها بنظام معلوماتي موثوق يدعم اتخاذ القرار ويعزز التنمية بمشاركة فعالة من مختلف مكونات المجتمع.

الفرع الثاني: أهداف البلدية الالكترونية

تسعى الدولة من خلال تبني الإدارة الالكترونية، وذلك بتحول البلديات ورقية إلى بلديات الالكترونية مستخدمة في ذلك التقنيات الإدارية الحديثة وشبكات الاتصالات تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

أولاً: القضاء على البيروقراطية.

إن من أكثر مظاهر السلبية انتشارا في الإدارة المحلية ظاهرة البيروقراطية ، والتي تعد أحد أسباب الفساد الاداري في الإدارة العامة و سببا لتخلفها ، وذلك لتمسك الأجهزة الإدارية بقواعد وإجراءات جامدة.

ولمحاربة ظاهرة البيروقراطية يجب القضاء على أشكال المحسوبية والرشوة وكثرة الوثائق والبطء الشديد في اتخاذ المعاملات الإدارية، ويعتبر نظام الإدارة الالكترونية احد الركائز الأساسية للبلديات المستقبلية، واحد الحلول العملية للظواهر والآفات الخطيرة سابقا.

ثانياً: السرعة والكفاءة في تقديم الخدمات.

يعتبر التوجه نحو البلديات الالكترونية الحل الأكيد لتحسين نوعية العلاقة بين الإدارة و المواطن، وذاك عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم والقضاء على الطوابير الطويلة من خلال تسير تقديم الخدمات للمواطن عن طريق شبكة الانترنت والاتصالات، مما يؤدي إلى فك الاختناقات التي تعاني منه البلديات وخاصة المصالح¹.

¹ حاجة، عبد العالي. شهرزاد، مناصرة. "البلدية الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية المحلية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، م.6، ع.1، الجزائر، 2019، ص48.

ثالثاً: بناء منصات خدماتية.

ذلك على وسائل الاتصال الأخرى من أجل تخفيض التكلفة الإدارية من جهة وخدمة المواطن من جهة ومختلف الجهات المعنية بطريقة مسيرة من جهة أخرى¹، كما ينبغي على أن ينظر إلى البلدية الالكترونية لتشمل جميع تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولكن الابتكار الرئيسي هو شبكات الكمبيوتر، الشبكات الداخلية وشبكات الانترنت التي خلقت ثورة جديدة من الاتصالات الرقمية من خلال:

- الاتصالات داخل البلدية لإتاحة المعالجة المشتركة؛
- الاتصالات بين البلدية والمنظمات والجمعيات المحلية لتعزيز المساءلة؛
- الاتصالات داخل البلدية بين المجتمعات الحلية لبناء التنمية الاجتماعية والاقتصادية،
- الاتصالات مع أجهزة الرقابة السابقة واللاحقة².

¹ عبد اللطيف، مصطفى. وآخرون. المرجع السابق، ص 127.

² موفق، عبد القادر. المرجع السابق، ص 180.

المبحث الثاني: أسس التحول نحو البلدية الإلكترونية.

برزت فكرة البلدية الإلكترونية كأحد الحلول الحديثة التي تتيح للهيئات المحلية تقديم خدماتها عبر الوسائط الرقمية بشكل آني وفعال، غير أن تجسيد هذا التحول لا يتوقف عند مجرد استخدام أدوات تكنولوجية أو إنشاء مواقع إلكترونية، بل يستلزم وضع أسس متينة تمكّن من الانتقال السلس والمنظم نحو هذا النموذج الإداري الجديد، إذ يتطلب المشروع استيفاء مقومات قانونية، إدارية، بشرية، وتقنية، تشكل القاعدة الضرورية لنجاحه وضمان استمراريته، إضافة إلى تحديد المتطلبات الأساسية التي تواكب هذا التحول، سواء على مستوى التشريع أو التأطير البشري أو البنية التحتية الرقمية والأمنية.

وبناءً على ذلك، سنحاول في هذا المبحث الوقوف عند أسس التحول نحو البلدية الإلكترونية من خلال مطلبين متكاملين: نخصص الأول لاستعراض مقومات تجسيد فكرة البلدية الإلكترونية، ثم نعرض في المطلب الثاني إلى أهم متطلبات التحول نحو البلدية الإلكترونية، بما يشمل ذلك من متطلبات تشريعية، بشرية، تقنية وأمنية، كما يلي:

المطلب الأول: مقومات تجسيد فكرة البلدية الإلكترونية.

المطلب الثاني: متطلبات التحول نحو البلدية الإلكترونية.

المطلب الأول: مقومات تجسيد فكرة البلدية الإلكترونية.

إن تجسيد فكرة البلدية الإلكترونية على أرض الواقع يتطلب جملة من المقومات الأساسية التي تُعدّ الركيزة الأساسية لنجاح هذا المشروع الإداري الطموح، فلا يكفي توفر الإرادة السياسية أو الوسائل التقنية فقط، بل يستوجب الأمر توفير إطار قانوني وتنظيمي مناسب، وهيكل إدارية مرنة، وأدوات تقنية متطورة، تواكب متطلبات الإدارة الرقمية الحديثة. ومن بين هذه المقومات، تبرز أهمية إبرام عقود إلكترونية حديثة تدعم آليات العمل الرقمي، إلى جانب توفر مكونات تقنية وبشرية متكاملة تشكل البنية الأساسية التي تعتمد عليها البلدية الإلكترونية، وعليه سنتناول في هذا المطلب العقود اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية

للبلدية، ثم نتطرق إلى أبرز المكونات الأساسية التي تقوم عليها هذه الأخيرة، من خلال التقسيم التالي:

➤ الفرع الأول: العقود اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية للبلدية.

➤ الفرع الثاني: مكونات البلدية الإلكترونية.

الفرع الأول: العقود اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية للبلدية.

يعد تطبيق نمط الإدارة الإلكترونية في البلديات من المشاريع التي تتطلب بيئة تقنية وتنظيمية مؤهلة، تتكامل فيها مجموعة من الوسائل والخدمات المعلوماتية المتطورة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دخول الجهة الإدارية، أي البلدية، في تعاون وشراكة مع جهات متخصصة في تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك عن طريق إبرام مجموعة من العقود ذات الطبيعة التقنية والإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقود ليست محصورة أو جامدة من حيث عددها، وإنما تختلف باختلاف طبيعة الخدمات الإلكترونية التي تنوي البلدية توفيرها. فيما يلي عرض لأهم هذه العقود:

أولاً: عقد الدخول إلى شبكة الإنترنت.

يُعرف هذا العقد، الذي يُطلق عليه كذلك عقد الاشتراك في الإنترنت، بأنه اتفاق يتعهد بمقتضاه مقدم خدمة الإنترنت بتمكين البلدية (أو المشترك بصفة عامة) من الاتصال بشبكة الإنترنت من الناحية التقنية، مقابل التزام البلدية بسداد المقابل المالي المتفق عليه، ويبرم هذا العقد بين مزود خدمة الإنترنت (ISP) والبلدية التي ترغب في الاستفادة من خدمات الشبكة¹.

ويُعتبر هذا العقد من المتطلبات الأساسية في تطبيق الإدارة الإلكترونية، إذ لا يمكن للبلدية ممارسة نشاطها الإلكتروني دون الاتصال بالشبكة، فهو يشكل الوسيط الفني لتمكين

¹ هشام، عبد السيد الصافي محمد. "النظام القانوني لمسؤولية الدولة عن إدارة مرافقها إلكترونياً"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع.31، 2019، ص26.

الإدارة من تقديم خدماتها رقمياً، كما يُسهم في تحقيق التواصل الإلكتروني مع المتعاملين والمواطنين¹.

ثانياً: عقد الإيواء المعلوماتي (Hosting).

يُعد عقد الإيواء المعلوماتي أو ما يُعرف بعقد تقديم خدمة الاستضافة من العقود المهمة في مجال الإدارة الإلكترونية، حيث يتفق فيه طرفان، يتعهد بموجبه مقدم الخدمة بإتاحة جزء من إمكانيات أجهزته المعلوماتية (خوادم، مساحات تخزين، أدوات فنية...) لاستضافة أو تسكين الموقع الإلكتروني الخاص بالبلدية على شبكة الإنترنت، وذلك مقابل أجر متفق عليه.

وتكمن أهمية هذا العقد في كونه يُمكن البلدية من نشر بياناتها ورسائلها الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وجعلها متاحة للمواطنين والمستفيدين. ويقوم هذا العقد على وجود عنصرين رئيسيين:

- صياغة المعلومات والبيانات بشكل متناسق ومتربط يسمح بتحقيق الأثر المطلوب من عملية التبادل الإلكتروني.

- نقل هذه المعلومات إلى المتعاملين أو إلى الجمهور بشكل منظم عبر شبكة الإنترنت².

ثالثاً: عقد التسهيلات الإدارية (Outsourcing IT Contract)

يقصد بهذا العقد الاتفاق الذي يُبرم بين البلدية وطرف متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات، يتولى بمقتضاه هذا الأخير مسؤولية إدارة نظم المعلومات والأجهزة والبرمجيات الخاصة بالبلدية، ويُعد هذا العقد من قبيل عقود المقاوله، حيث يقوم المقاول (مزود الخدمة) بتصميم حلول وبرمجيات ملائمة وفقاً لدفتر شروط مُعد مسبقاً، ثم ينقل هذه الحلول إلى أنظمة البلدية، مع ضمان تشغيلها عبر تبادل البيانات إلكترونياً.

¹ هشام، عبد السيد الصافي محمد. المرجع السابق، ص26.

² عكو، فاطمة الزهرة. المسؤولية المدنية لمقدمي الخدمة الوسيطة في الإنترنت، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2015-2016، ص36-38.

ويُوفر هذا التعاقد مزايا عدة للبلدية، من بينها تحسين مستوى الأداء التقني، وضمان الأمن المعلوماتي، وتخفيض تكاليف الصيانة والتحديث¹.

رابعاً: عقد إنشاء الموقع الإلكتروني.

يُعد عقد إنشاء الموقع الإلكتروني من العقود الأساسية التي تلجأ إليها البلدية عند تنفيذ استراتيجيتها الرقمية، ويبرم هذا العقد بين البلدية، باعتبارها العميل، ومصمم الموقع أو الشركة المتخصصة، حيث يتعهد مقدم الخدمة بإنشاء موقع إلكتروني متكامل ومتصل بشبكة الإنترنت، يتيح للبلدية نشر خدماتها ومعلوماتها للمتعاملين.

كما يُمكن تعريف الموقع الإلكتروني بأنه مساحة افتراضية على شبكة الإنترنت، تحتوي على مجموعة من الصفحات والمحتويات والمعلومات التي تعرضها البلدية باستخدام عنوان إلكتروني خاص بها، وتُمكنها من التواصل مع المواطنين، واستقبال الطلبات، وتقديم الخدمات رقمياً².

خامساً: عقد تسجيل اسم النطاق (Domain Name Registration Contract)

يُقصد بهذا العقد الاتفاق الذي يُبرم بين البلدية ومسجل أسماء النطاقات (Domain Registrar)، والذي يتعهد بموجبه هذا الأخير بحجز وتسجيل اسم نطاق (Domain Name) خاص بالبلدية، سواء لموقعها الإلكتروني أو لبريدها الرسمي أو لأي خدمات إلكترونية أخرى.

ويكتسي هذا العقد أهمية خاصة كونه يُحدد الهوية الرقمية الرسمية للبلدية على شبكة الإنترنت، ويُسهّل عملية وصول المواطنين والمتعاملين إلى الموقع الإلكتروني الخاص بها من خلال عنوان إلكتروني مميز³.

¹ هشام، عبد السيد الصافي محمد. المرجع السابق، ص 26.

² عكو، فاطمة الزهرة. المرجع السابق، ص 39-40.

³ نفس المرجع، ص 41.

سادسا: عقد بث المحتوى عبر الإنترنت (Content Broadcasting Contract)

يتعلق هذا العقد بتوفير المعلومات والخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، حيث يُبرم بين مقدم المحتوى والبلدية، ويتعهد فيه الأول ببث مضمون معين (معلومات إدارية، قوانين، مراسيم، خدمات بلدية...) على الموقع الإلكتروني الخاص بالبلدية أو من خلال وسائط إلكترونية أخرى، ليتاح للجمهور والمتعاملين الاطلاع عليه دون الحاجة إلى إبرام عقود فردية مع مزود المحتوى.

ويُعد هذا العقد وسيلة فعالة في دعم الشفافية الإدارية، وتمكين المواطنين من حقهم في الوصول إلى المعلومة، وتيسير الإجراءات عن بعد¹.

الفرع الثاني: مكونات البلدية الإلكترونية.

تشكل لمكونات بمثابة العمود الفقري للبلدية الإلكترونية، إذ تضمن تنفيذ المعاملات الإدارية عبر الوسائط الرقمية، وتسهم في تحسين جودة الخدمات العمومية، وتقريب الإدارة من المواطن، وتيسير الإجراءات الإدارية، وتعزيز مبادئ الشفافية والنجاعة.

وتتوزع هذه المكونات إلى ثلاثة محاور رئيسية، هي: البنية التحتية الرقمية التي تُمثل البيئة التقنية الأساسية لتشغيل الأنظمة والخدمات الإلكترونية، والبرمجيات والتطبيقات الإلكترونية التي تُعد الوسيلة البرمجية لتنفيذ الخدمات وإدارة المعاملات، والخدمات الإلكترونية التي تُترجم من خلالها هذه الإمكانيات التقنية إلى خدمات فعلية موجهة للمواطنين والمتعاملين.

أولا: البنية التحتية الرقمية.

تُعد البنية التحتية الرقمية الركيزة الأساسية لقيام أي بلدية إلكترونية، إذ توفر الإمكانيات التقنية اللازمة لرقمنة الخدمات البلدية وضمان استمرارياتها، وتشمل هذه البنية شبكات الاتصال عالية التدفق والأمن، ومراكز البيانات التي تحفظ المعلومات والمعاملات

¹ هشام، عبد السيد الصافي محمد . المرجع السابق، ص28.

الإلكترونية، إلى جانب مختلف الأجهزة الذكية كالحواسيب، والطابعات، وأجهزة المسح الضوئي، وشاشات العرض الرقمية، ونظم كاميرات المراقبة.

ثانيا: البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية.

تعتمد البلدية الإلكترونية على منظومة من البرمجيات والتطبيقات الذكية التي تُسهّل على المواطن والمؤسسة البلدية أداء مختلف الإجراءات الإدارية، ومن أهم هذه البرمجيات: الموقع الرسمي للبلدية الذي يتضمن نافذة للخدمات الإلكترونية والمعلومات البلدية، بالإضافة إلى بوابة إلكترونية تُوفر استخراج الوثائق الإدارية كعقود الحالة المدنية، والتصاريح المختلفة. كما يتم تطوير تطبيقات مخصصة للهواتف الذكية تسمح للمواطنين بالاطلاع على جديد البلدية وتقديم طلباتهم وشكاويهم عن بُعد، ولا يمكن إغفال أهمية أنظمة الأرشفة الإلكترونية ونظم تسيير المراسلات والشكاوى في تحقيق إدارة إلكترونية فعالة¹.

ثالثا: الخدمات الإلكترونية.

تُقدّم البلدية الإلكترونية مجموعة متكاملة من الخدمات الرقمية التي تسعى إلى تقريب الإدارة من المواطن وتبسيط الإجراءات، من أبرز هذه الخدمات: استخراج عقود الحالة المدنية إلكترونياً، طلب رخص البناء والنشاطات التجارية عن بُعد، التصريح بالمناسبات العامة، ودفع مختلف الرسوم والضرائب البلدية إلكترونياً، كما تسمح هذه الخدمات بتقديم الشكاوى والمقترحات عبر المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، بما يُعزز التفاعل بين المواطن والإدارة².

المطلب الثاني: متطلبات التحول نحو البلدية الإلكترونية.

لا يمكن تصور انتقال ناجح نحو نموذج البلدية الإلكترونية دون توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تهيئ البيئة المناسبة لاعتماد هذا النمط الإداري الحديث، إذ يتوقف نجاح مشروع التحول الرقمي للبلديات على استكمال إطار تشريعي ملائم يُنظم العمل

¹ العقريب، كمال. بلقاسم، بومعزة. "الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية- دراسة حالة بلدية جرة النص"، الريادة لاقتصاديات الأعمال، م.06، ع. 02، الجزائر، 2020، ص 105.

² نفس المرجع، ص 105.

الإلكتروني، وتأهيل الموارد البشرية القادرة على تسيير الوسائط الرقمية بكفاءة، إلى جانب توفير تجهيزات تقنية متطورة تضمن تقديم الخدمات في بيئة إلكترونية آمنة وموثوقة، وبناءً عليه، سنتناول في هذا المطلب المتطلبات التشريعية والبشرية اللازمة لتجسيد فكرة البلدية الإلكترونية، ثم نوضح في فرع ثانٍ المتطلبات التقنية والأمنية التي ينبغي توافرها لإنجاح هذا التحول، كما يلي:

✚ الفرع الأول: المتطلبات التشريعية والبشرية.

✚ الفرع الثاني: المتطلبات التقنية والأمنية.

الفرع الأول: المتطلبات التشريعية والبشرية

يُعد التحول نحو الإدارة الإلكترونية مشروعًا استراتيجيًا يتطلب توفر مجموعة من الشروط الضرورية التي تضمن نجاحه واستمراريته، وتنقسم هذه المتطلبات إلى جوانب تشريعية وإدارية وبشرية، باعتبارها الركائز الأساسية لأي مشروع رقمي حديث، وفي هذا الإطار، يمكن تناول أهم المتطلبات التشريعية والبشرية اللازمة لتجسيد هذا التحول.

أولاً: المتطلبات الإدارية.

وتتخصر فيما يلي:

- **وضع إستراتيجية وخطط التأسيس:** التي يمكن أن تشمل الإدارة أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط، والمتابعة وتنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية، وفي هذه المرحلة لابد من توفر الدعم، والتأييد من طرف الإدارة العليا، مع توفر مخصصات مالية كافية، لإجراء التحول المطلوب

- **توفر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية:** إذ لا بد من تطور مختلف شبكات الاتصال، بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة، ومتنوعة، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من المعدات وأجهزة وحاسبات آلية .

- تطور التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي: بإعادة تنظيم الجوانب الهيكلية، ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الإلكترونية مثل: إلغاء إدارات، استحداث إدارات جديدة تسير التطور.
- **متطلبات الكفاءة والمهارات المتخصصة:** وهو ضروري وجود يد عاملة مؤهلة ومحيطه بمبادئ التقدم التقني، ولها الخبرة وتستطيع استخدام تقنيات المعلومات.
- **وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية:** قبل التطبيق يجب تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني، وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفرغ القانوني اللازم الذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، وبعد تطبيق القواعد الإلكترونية الضامنة لأمن المعلومات الإلكترونية، وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في الجرائم الإلكترونية¹.

ثانيا: المتطلبات البشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم موارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي منظمة، فلذلك يعتبر العنصر البشري ذو أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الالكترونية، حيث يعتبر هو المنشأ للإدارة الالكترونية، فهو الذي اكتشفها ومن ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافه التي يصبوا إليها، لذلك فإن الإدارة الالكترونية من وإلى العنصر البشري وتتمثل البنية التحتية البشرية للأعمال الالكترونية في مجموعة الملكات العلمية والفنية ولتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الالكترونية سواء تلك المهارة المؤهلة المرتبطة بالبنية التحتية الصلبة كتأسيس، توصيلات، تشبيك، تصليحات، تطوير، أو البنية التحتية الناعمة كتقديم خدمات، استشارات، نماذج أعمال جديدة.

إن برامج الإدارة الالكترونية هي برامج جديدة على الموظف، وتحتاج إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في الأجهزة الإدارية، والتحول إلى نظام الإدارة الالكترونية يغير تركيبة

¹ عبان، عبد القادر. "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر-دراسة سيكلوجية ببلدية الكاليتوس، العاصمة-"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 73.

العمل داخل الجهاز الإداري، حيث يظهر ويتزايد دور محترفي استخدام الكمبيوتر والانترنت، ويتراجع دور الموظف التقليدي، كما تظهر وظائف جديدة ربما لم تكن معروفة قبل إدخال بعض الأجهزة، وبالتالي فإن مكون التنمية البشرية وكفاءة العنصر البشري تلعب دوراً حاسماً في نجاح البرنامج، وهذا يؤكد أن تطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب تغييرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بنظم التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك الخطط والبرامج والأساليب والمصادر التعليمية والتدريبية على كافة المستويات الإدارية¹.

الفرع الثاني: المتطلبات التقنية والأمنية.

يشكل هذا المحور حجر الأساس في بناء البلدية الإلكترونية، كونه يمثل مجموع التجهيزات والتقنيات التي تتيح للبلدية الانتقال من نموذج التسيير التقليدي إلى نموذج رقمي مرّن، يتم فيه تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونياً، وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد، مع ضمان السرية، والدقة، والمصادقية، فالنجاح في تطبيق البلدية الإلكترونية يتطلب، بالضرورة، توفير بنية تحتية تقنية متكاملة، تشمل أجهزة وشبكات وبرمجيات، إلى جانب منظومة أمنية فعالة تحمي البيانات والمعاملات من أي اختراق أو عبث .

أولاً: البنية التحتية التقنية للبلدية الإلكترونية

تنقسم هذه البنية إلى قسمين:

1. البنية التحتية الصلبة: وتتمثل في كل التوصيلات الأرضية والخلوية وأجهزة الحاسوب والشبكات، وتتجلى في:

- تجهيز مقر البلدية بشبكات اتصال سلكية ولاسلكية، تسمح بربط المصالح الداخلية فيما بينها، وربطها كذلك بالمنصات الوطنية والولائية.

- توفير أجهزة الحاسوب والطابعات وأجهزة الإدخال والإخراج للمعاملات الرقمية.

¹ حسين، علي صدام. أحمد، حسن علاء. "مدى توافر بعض متطلبات الاستعداد الإستراتيجي للتحول نحو الإدارة الإلكترونية- دراسة حالة مديرية العامة للتربية نينوى -"، مجلة تنمية الرافدين، ع.104، العراق، 2011، ص64.

- إنشاء منصات رقمية لاستقبال طلبات المواطنين -استخراج الوثائق، الشكاوى، متابعة الطلبات-¹.

2. البنية التحتية الناعمة: وتتمثل في مجموعة الخدمات والمعلومات والبرمجيات، وتتمثل في:

- توفير قواعد بيانات إلكترونية تشمل الحالة المدنية، البناء، الجباية المحلية...
- تطوير بوابة إلكترونية للبلدية تتضمن خدمات موجهة للمواطن، تتيح استخراج الوثائق إلكترونياً.

- إنشاء شبكة داخلية (Intranet) لتبادل المعلومات بين موظفي البلدية.
- تطوير شبكة خارجية (Extranet) لربط البلدية بمؤسسات الدولة الأخرى (الولاية، الدوائر الوزارية،...) عبر خدمات مؤمنة².

3. شبكات الحاسب الآلي: تلعب هذه الشبكات دوراً محورياً في ربط البيانات والخدمات داخل البلدية، ويمكن تصنيفها إلى:

- شبكة الإنترنت: لتمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.
- شبكة الإنترنت: لاستخدام الموظفين داخلياً لتبادل البيانات الإدارية.
- شبكة الإكسترانت: تربط مصالح البلدية بجهات أخرى بشكل مؤمن ومحكوم بالصلاحيات.

4. تقنيات الاتصالات: تشمل:

- قنوات الاتصال التي تتيح تدفق البيانات بين المصالح.
- محطات الاتصال التي تضمن استمرارية الربط داخل وخارج مقر البلدية.
- أنظمة الربط الإلكتروني بين مصالح الحالة المدنية، العمران، الجباية، وغيرها³.

¹ عبان، عبد القادر. المرجع السابق، ص75-76.

² نفس المرجع، ص76-77.

³ نفس المرجع، ص76-77.

ثانيًا: المتطلبات الأمنية للبلدية الإلكترونية.

- في ظل تحول البلدية إلى كيان رقمي، تبرز الحاجة إلى وضع نظام أمني متكامل لحماية المعطيات الشخصية والإدارية، ووفقًا لما ورد فإن متطلبات الأمن تشمل ما يلي:
1. وضع سياسات أمنية رقمية للمعاملات والوثائق الإلكترونية، خاصة في ما يتعلق بخدمات الإنترنت.
 2. سنّ قوانين داخلية وضوابط تنظيمية تحد من التلاعب بالمعلومات أو السطو الإلكتروني
 3. استخدام التشفير في قواعد البيانات ونقل المعلومات لحماية سرية المعاملات.
 4. تعيين مسؤولين مختصين بأمن المعلومات داخل البلدية، وتكوين فرق تقنية لمواجهة الهجمات السيبرانية.
 5. الاحتفاظ بنسخ احتياطية للبيانات المهمة في خوادم آمنة
 6. ضمان استمرارية العمل في حال الأزمات، عبر خطط بديلة واستعادة البيانات بسرعة.¹

¹ لخذاري، عبد المجيد. كنزة، بلحسين. "التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية - دراسة حالة قطاع التعليم العالي"، المؤتمر الوطني حول: رؤية الجامعة والمؤسسة الأمنية نحو تحقيق الوعي التكنولوجي والأمن الاجتماعي، تحت شعار: "حشد الطاقات ورص الفجوات"، جامعة عباس لغرور-خنشلة، يوم 06-07/12/2022، ص 05.

خلاصة الفصل الأول:

خلصنا من خلال هذا الفصل إلى أن التحولات العميقة التي شهدتها الإدارة العمومية في العقود الأخيرة، مدفوعة بالتطور الهائل في تقنيات الاتصال والمعلومات، أفرزت مفاهيم إدارية جديدة، من بينها مفهوم البلدية الإلكترونية، الذي يُعد أحد مظاهر تحديث الإدارة المحلية في ظل الدولة الحديثة. وقد جاء هذا التحول استجابةً لمتطلبات بيئة اجتماعية واقتصادية متغيرة، وحاجيات متزايدة للمواطنين نحو خدمات عمومية سريعة وفعالة وشفافة.

وفي سبيل الإحاطة بهذا المفهوم الحديث، تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للبلدية الإلكترونية، حيث تم التطرق إلى ضبط مفهوم البلدية في صورتها التقليدية وفق النصوص القانونية، ثم الانتقال إلى محاولة تحديد مفهوم البلدية الإلكترونية رغم حداثة غياب تعريف تشريعي دقيق له، مع عرض خصائصه ومقوماته التي تميزه عن النموذج الإداري التقليدي، باعتباره نظاماً يقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة الشأن المحلي.

أما في المبحث الثاني، فقد عُرضت مبررات التحول نحو البلدية الإلكترونية، والتي تنوعت بين أسباب قانونية، اقتصادية، تقنية، وإدارية، فرضتها التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في العصر الرقمي، إلى جانب إبراز أهداف هذا التحول التي تتمحور حول تحسين جودة الخدمات العمومية، تعزيز الشفافية، تقوية العلاقة بين الإدارة والمواطن، وترسيخ مقومات الحوكمة المحلية الرشيدة.

كما تم التطرق إلى مكونات البلدية الإلكترونية، والتي تقوم على بنية تحتية رقمية قوية، وبرمجيات متخصصة، وخدمات إلكترونية متكاملة.

وبذلك يكون هذا الفصل قد وضع الأساس النظري الذي يُمكن من فهم الإطار العام لهذا النموذج الإداري الجديد، تمهيداً لدراسة الأبعاد العملية والقانونية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات، والوقوف على متطلبات وآليات تجسيد هذا التحول على أرض الواقع.

الفصل الثاني: تطبيقات نظام البلدية الالكترونية في الجزائر.

تمهيد:

تُعد الإدارة الإلكترونية أحد أبرز أدوات تحديث المنظومة الإدارية في الدول الحديثة، وقد أصبحت خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحسين جودة الخدمات العمومية، وفي هذا السياق بدأت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في اعتماد مقاربات رقمية داخل هيكلها الإدارية، لا سيما على مستوى الجماعات المحلية، بهدف تحقيق الفعالية والشفافية وتقريب الإدارة من المواطن.

ويُعد مشروع "البلدية الإلكترونية" أحد أهم تجليات هذا التحول الرقمي، إذ يسعى إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير الشأن العام المحلي، بما يعزز من قدرة البلديات على تقديم خدمات عمومية رقمية ومتكاملة، لكن هذا المشروع رغم طموحاته، يواجه في الواقع مجموعة من التحديات والقيود البنيوية والتنظيمية.

وانطلاقًا من هذا المنظور، يتناول هذا الفصل دراسة مايلي:

➤ **المبحث الأول: واقع تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر.**

➤ **المبحث الثاني: افاق التوجه نحو رقمنة البلدية.**

المبحث الأول: واقع تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر.

تُعتبر دراسة واقع تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر مدخلاً أساسياً لفهم مدى جدية هذا التحول الرقمي ومدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه، لا سيما تحسين نوعية الخدمة العمومية وتقريبها من المواطن، فبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال رقمنة الإدارة، تبقى الممارسة الميدانية على مستوى البلديات المحك الحقيقي لنجاح هذا المشروع.

وهو ما يتم التطرق له كما يلي:

المطلب الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية والوثائق البيومترية.

المطلب الثاني: توسيع الرقمنة على باقي مصالح البلدية.

المطلب الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية والوثائق البيومترية.

تُعد مصلحة الحالة المدنية من أوائل القطاعات التي شملها مشروع الرقمنة في الجزائر نظراً لارتباطها المباشر بالمواطن، وقد ساهم إدماج التكنولوجيا في تسيير السجلات وإصدار الوثائق الإدارية والبيومترية في تسريع الإجراءات وتحسين جودة الخدمة، خاصة مع إنشاء السجل الوطني الآلي واعتماد المنصات الرقمية، وهو ما يتم التطرق له من خلال التفريع التالي:

الفرع الأول: الخدمة العمومية الإلكترونية في مجال الحالة المدنية.

الفرع الثاني: رقمنة الوثائق البيومترية وإنشاء السجل الوطني الآلي.

الفرع الأول: الخدمة العمومية الإلكترونية في مجال الحالة المدنية.

أصبحت الخدمة العمومية الإلكترونية في مجال الحالة المدنية أداة فعّالة لتقريب الإدارة من المواطن وتسهيل استخراج الوثائق الرسمية، فهي تساهم في تقليص الوقت والجهد، والحد من التعقيدات البيروقراطية التي كانت تعيق المواطن سابقاً.

أولاً: تحديث وتسيير السجلات المدنية إلكترونياً.

يمثل تحديث وتسيير السجلات المدنية إلكترونياً خطوة أساسية نحو تطوير الإدارة العمومية، لما له من دور محوري في تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطن.

1. إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد: في إطار تطبيق إستراتيجية المواطن الالكتروني قام المشرع الجزائري في أول خطوات تجسيد نظام الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بإحداث رقم تعريفي وحيد و الذي يعتبر بمثابة بصمة الكترونية بتسجيل تكرارها بين شخصين، ويتم منحه للأشخاص الطبيعيين من جنسية جزائرية و للرايا الأجانب المودين في الجزائر والقاطنين بصفة منظمة، وقد نص المشرع الجزائري أن يتم تسجيل هذا الرقم التعريفي الوحيد على الوثائق الرسمية الهوية و التنقل و السفر للمواطنين الجزائريين، ومن هذه المواصفات هذا الرقم ، فقد نص المشرع أنه يتشكل من 18 رقم يوافق الحالة المدنية للأشخاص الطبيعيين، كما ذهب المشرع إلى أن الرقم التعريفي سيتم استخدامه من طرف المؤسسات و الهيئات التي تثبت أرقام تعريفية أخرى في إجراءاتها، ويعتبر هذا إجراء خطوة جد هامة و ايجابية في مسار عصرنه و تطوير الوثائق الإدارية و التي من شأنه تخفيف العديد من الإجراءات الإدارية على المواطنين¹.

2. تحديد قائمة مطبوعات الحالة المدنية: تمثل هذه الخطوة الأولى التي قامت بها الوزارة من أجل تحديد قائمة المطبوعات الحالة المدنية بموجب المرسوم التنفيذي 10-211 الذي حدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية في تسعة وثائق بعد ما كانت 36 وثيقة ، ونص المشرع ضمن نفس المرسوم أن تحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر بقرار وزير الداخلية والجماعات المحلية².

¹ بهلول، سمية. المرجع السابق، ص262.

² المرسوم التنفيذي 10-211. المؤرخ في 16 سبتمبر 2011، يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، الجريدة الرسمية ع.12، الصادرة بتاريخ 16-09-2011.

كما تم إلغاء بعض الوثائق مثل شهادة الشخصية للحالة المدنية، وتقليص عدة وثائق في وثيقة واحدة، ولم يبق سوى ثلاثة وثائق ضمن مجموعة الوثائق العشرة المتعلقة بالزواج و المتضمنة في القائمة السابقة لاستمارة الحالة المدنية التي صدرت بمرسوم التنفيذي السابق¹.

ثانيا: استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

شهدت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية حركات إصلاح واسعة جدا و هامة في تطبيق الحكومة الالكترونية و التوجه نحو إرساء مبادئ البلدية الالكترونية بداية سنة 2014 ، والتي من خلالها تم تحقيق العديد من الانجازات الهامة و أهمها استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، و التي من خلاله ربط كل البلديات و ملحقاته الإدارية والبعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية بهذا السجل، وهو الأمر الذي نصت عليه المادة 25 مكرر من القانون 08-14 والذي جاء فيه يحدث لدى وزارة الداخلية و الجماعات الإقليمية سجل وطني ألي للحالة المدنية ويرتبط بالبلديات و ملحقاته الإقليمية، وكذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية و قد مكن هذا السجل من²:

- تمكين المواطنين من استخراج كل وثائق الحالة المدنية التي تم تعديل مواصفاتها التقنية بصفة أنية من أي ملحقة إدارية عبر الوطن؛
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج تقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص مباشرة عبر الانترنت و الحصول عليه من القنصلية المسجل فيها³.
- وتشير وزارة الداخلية أن تخفيف عدد استمارات الحالة المدنية يندرج ضمن الإجراءات التي قررتها السلطات العمومية بتعميم استعمال الإدارة الالكترونية لمكافحة المماطلات البيروقراطية في الإدارات العمومية .

¹ رمضان، عبد المجيد. "الإدارة الالكترونية كإلية لتطوير أداء الجماعات المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.5، ع.1 ، الجزائر، 2016، ص16.

² المادة 25 مكرر، القانون رقم 08-14. المؤرخ في 08-09-2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70/20. المؤرخ في 19/02/1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية ع. 49، الصادر في 20-08-2014.

³ بهلول، سمية. المرجع السابق، ص264.

ومن بين هذه الإجراءات التي اتخذت إنشاء سجل وطني رقمي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية و البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية ويرتبط هذا بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل¹.

الفرع الثاني: رقمنة الوثائق البيومترية وإنشاء السجل الوطني الآلي للمركبات.

تُمثل رقمنة الوثائق البيومترية وإنشاء السجل الوطني الآلي للمركبات خطوة محورية في عصرنة الإدارة، بهدف تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

أولاً: الخدمات الإلكترونية لجوازات السفر وبطاقات الهوية البيومترية.

نتناولها فيما يلي:

1. بطاقة التعريف البيومترية: في إطار عصرنة وثائق الهوية الوطنية، أعلنت وزارة الداخلية عن تطبيق نظام بطاقة التعريف الإلكتروني بالبلدية بإصدار تعليمة وزارية حددت تاريخ انطلاق إصدار بطاقة التعريف بـ 01-10-2015 من أجل تسهيل الخدمة وتقريب الإدارة من المواطن².

هي عبارة عن وثيقة تحدد هوية حاملها وتسلم لكل مواطن جزائري دون شرط السن ، تحدد مدة صلاحيتها 10 سنوات للأشخاص البالغين 19 سنة فأكثر، و تحدد بـ 5 سنوات للأشخاص القصر الذين يقل سنهم عن 19 سنة، و ينص محتوى المرسوم التنفيذي 17-143 على أن الإيداع الخاص بهذه الوثيقة يتم على مستوى إحدى بلديات ولاية الإقامة، بالنسبة للمواطنين المقيمين في التراب الوطني أو لدى المراكز الدبلوماسية بالنسبة للمسجلين في الخارج، ومن الناحية التقنية تمثل بطاقة التعريف الوطني قفزة نوعية فيما يخص إدراج التكنولوجيا الحديثة في الأساليب الإدارية ، بما أن هذه الأخيرة تحتوي على

¹ رمضان، عبد المجيد. المرجع السابق، ص17.

² تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم 2339/2015 ، بتاريخ 09/09/2015 ، تتعلق بشروط وكيفيات تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 15/204، المؤرخ في 27/07/2015، المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية.

شريحتين الأولى معلومات إدارية و معلومات تخص صاحبها ، والثانية تضمن تطبيقاتها من أجل التحقق من صاحبها¹.

لكن بعض الممارسات الإدارية الملاحظة على المستوى العملي تسيء إلى هذا التوجه القائم على إدماج التكنولوجيات الحديثة، حيث رغم أن استخدام هذه البطاقة لا يختلف مطلقا عن استخدام نظيرتها الورقية والذي يقتصر على الاستظهار إلا أن بعض المؤسسات الإدارية تطلب من المواطنين تقديم نسخ عن بطاقات التعريف البيومترية وهو ما لا يتوافق مع طبيعة الوثائق الإلكترونية التي يمكن أن تتلف شريحتها عندما تتعرض للاستخدامات الخاطئة وغير المناسبة².

2. جواز السفر البيومتري: يهدف مشروع جواز السفر إلى عصرنه وثائق الهوية ، حيث يعتبر بأنه وثيقة مومنة تماما ذلت شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية .

فالجواز السفر البيومتري هو وثيقة مؤمنة قابلة للقراءة أليا، ويكون مطابقا للمعايير الممالة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني³.

ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية قرار وقعه الوزير يضبط كافة الوثائق الخاصة ببطاقة التعريف و جواز السفر البيومتري مع إمكانية تحميل استمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت و إرسالها عن طريق البريد الالكتروني في خطوة مهمة لإرساء مشروع الجزائر الالكترونية و تعميم استعمال الوسائط الالكترونية⁴.

3. رخصة السياقة البيومتري الالكتروني : تعتبر رخصة السياقة من بين بطاقات الهوية الوطنية و التي تستعمل من طرف المتحصل عليها من أجل سياقه مختلف المركبات حسب

¹ المرسوم الرئاسي رقم 17-143. المورخ في 18 أفريل 2017، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطني وتسليمها وتحديثها، الجريدة الرسمية ع. 25، المورخ في 18 أفريل 2017.

² قرساس، مروي. عبد العزيز، عدي. "عصرنة الإدارة المحلية في إطار مشروع البلدية الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية"، مجلة القانون، جامعة غليزان، م. 13، ع. 01، الجزائر، 2024، ص 96.

³ مصطفى، عبد اللطيف. آخرون، المرجع السابق، ص 136-137.

⁴ نفس المرجع، ص 136-137.

تصنيفها و لكل مواطن الحق في الحصول عليها بمجرد استيفائه للشروط القانونية المطلوبة، ولأجل حصول المواطن على رخصة السياقة لابد من تكوين كلف يتكون من وثائق محددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية قبل أن يجتاز مسابقة في إحدى مدراس تعليم السياقة¹.

وعرف المشرع الجزائري رخصة السياقة البيومترية في المادة الثانية من القانون 17-05 بأنها: ترخيص إداري يؤهل حائزه على لقيادة مركبة ذات محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور.

و تعد رخصة السياقة على دعامة تسمح بتسجيل المعلومات هذا الملف بشكل الكتروني، ويمكن القيام بتغيير الدعامة مع مراعاة التطورات التكنولوجية².

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى التي أولتها وزارة الداخلية لمشروع رخصة السياقة الوطنية البيومترية و السعي الحثيث لإدخالها حيز التطبيق بصورة من شأنها اختزال الكثير من الإجراءات البيروقراطية التي تواجه المواطن في سبيل استصداره وتجديده لهذه الوثيقة إلا أن تنفيذ هذا المشروع و وضعه حيز الخدمة لاقى الكثير من العراقيل التي حالت دون السير الجيد للبرنامج المخطط وهو الأمر الذي صرح به مدير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات و الذي صرح عبر وسائل الاتصال السمعية البصرية أن توزيع رخصة السياقة الالكترونية و البيومترية سيتم نهاية سنة 2017، فما سيدخل العمل بنظام رخصة السياقة بالتنقيط خلال السداسي الأول سنة 2018 وهو الأمر الذي لم يتم تحقيقه إلى غاية كتابة هذه الأسطر³.

¹ بهلول، سمية. المرجع السابق، ص270.

² المادة 02 ، القانون رقم 05/17. المؤرخ في 16 فيفري 2017 يعدل ويتم القانون 14/01، المؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية ع.12، الصادر في تاريخ 22 فيفري 2017.

³ بهلول، سمية. المرجع السابق، ص271.

ثانيا: نظام السجل الوطني لترقيم المركبات

تم إطلاق مشروع السجل الآلي لترقيم المركبات بهدف تبسيط الإجراءات وتقريب الإدارة من المواطن، حيث تم توسيع صلاحية إصدار بطاقات تسجيل المركبات على مستوى جميع بلديات الوطن ابتداءً من 13 ديسمبر 2015، وفقاً للتعليمية الوزارية رقم 1614 المؤرخة في 8 ديسمبر 2015. وقد تم ربط البلديات بالتطبيقية الوطنية الخاصة بتسجيل المركبات عبر الألياف البصرية، مما أتاح تسليم بطاقة التسجيل وبطاقة المراقبة فوراً للمواطن، كما مُنح الأمناء العامون للبلديات والمكلفون بمكاتب تسجيل المركبات صلاحية التفويض بالإمضاء، تطبيقاً للتعليمية الوزارية رقم 2787 المؤرخة في 14 سبتمبر 2016، وفي سياق إصلاح الخدمة العمومية، تم تبسيط الملفات الإدارية بحذف فاتورة شراء المركبة لبعض الحالات، وإلغاء شرط التصديق على استمارة المعلومات الخاصة بها، مع السعي إلى تكوين الموظفين المعنيين لتحسين الأداء في مكاتب نقل السيارات¹.

المطلب الثاني: توسيع الرقمنة على باقي مصالح البلدية

تُعد عملية توسيع نطاق الرقمنة لتشمل مختلف المصالح والقطاعات داخل البلدية خطوة حاسمة في مسار التحول نحو الإدارة الإلكترونية الشاملة، فبعدما اقتصرَت الجهود في مرحلة أولى على رقمنة بعض المصالح الأساسية كالحالة المدنية، أصبح من الضروري توسيع هذا التوجه ليشمل باقي المرافق والخدمات البلدية، بما يضمن تحقيق التكامل الرقمي داخل الجماعة المحلية ويعزز من فعالية المرافق العمومية في تلبية احتياجات المواطنين. ويهدف هذا التوسع إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة، تقليص آجال المعالجة، تدعيم الشفافية، فضلاً عن تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط التعامل بين المواطن والإدارة، ويتوقف نجاح هذا التوجه على مدى قدرة البلديات على رقمنة مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية بشكل متكامل ومنظم.

¹ مخناش، رزيقة. "الخدمة العمومية الالكترونية على مستوى بلديات الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، م.06، ع.02، الجزائر، 2020 ص 233-234.

وبناءً عليه، يتناول هذا المطلب دراسة سُبل توسيع الرقمنة على باقي مصالح البلدية، من خلال التفريع التالي:

✚ الفرع الأول: رقمنة الخدمات الاجتماعية والصفقات العمومية.

✚ الفرع الثاني: التحول الرقمي في تسيير الموارد البشرية والخدمات الحكومية.

الفرع الأول: رقمنة الخدمات الاجتماعية والصفقات العمومية.

تعتبر رقمنة الخدمات الاجتماعية والصفقات العمومية من أبرز مجالات التوسع في التحول الرقمي على مستوى البلدية، نظراً لارتباطها المباشر بمصالح المواطن وحاجة هذه القطاعات إلى مزيد من الشفافية والنجاعة في التسيير.

أولاً: الخدمة العمومية الإلكترونية في مجال الشؤون الاجتماعية.

أصبحت الرقمنة أداة أساسية في تطوير الخدمة العمومية، خاصة في مجال الشؤون الاجتماعية، لما توفره من سرعة ودقة في إيصال الإعانات والمساعدات للفئات المحتاجة.

1. التسجيل الإلكتروني للحج: حرصت الوزارة المختصة خلال العامين الأخيرين على تطوير وتحسين الخدمات الإلكترونية المقدمة في قطاع الشؤون الاجتماعية، من خلال اعتماد حلول رقمية تهدف إلى تسهيل الإجراءات وتبسيط المعاملات أمام المواطنين، ومن بين أبرز هذه الخدمات، يُعد نظام التسجيل الإلكتروني للحج أحد المبادرات الرائدة في هذا المجال، حيث منذ سنة 2016، أصبح بإمكان المواطنين الراغبين في أداء فريضة الحج التسجيل بطريقة إلكترونية عبر كافة بلديات الوطن، وذلك من خلال ملء استمارة معلومات شخصية مُعدة خصيصاً لهذا الغرض، ومُتاحة لكل مواطن يبلغ من العمر 19 سنة فما فوق، وقد جاء هذا التوجه في إطار سعي الإدارة إلى تحسين آليات التسجيل وتعزيز مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص¹.

¹ بلحري، نوال. "دور البلدية الالكترونية في ترقية الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر 2010-2020 بلدية ترعي بايتان بولاية ميلة أنموذجاً"، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، جامعة تيزي وزو، م.17، ع.01، الجزائر، 2022، ص285.

ولتوسيع نطاق الخدمة وضمان مرونة أكبر، تم إنشاء منصة إلكترونية وطنية خاصة بالتسجيلات، تسمح للمواطن بالتسجيل سواء في بلدية إقامته أو في أي بلدية أخرى مع ضرورة تقديم عنوانه الفعلي في بلدية الإقامة، كما اشترطت الوزارة المعنية امتلاك المترشح لجواز سفر بيومتري ساري المفعول كشرط أساسي لإتمام التسجيل.

وفي خطوة تهدف إلى تعزيز حوكمة العملية وتحقيق الفعالية والدقة، اعتمدت وزارة الداخلية تطبيقاً وطنياً مخصصة لتسجيلات الحج لموسمي 2020 و 2021 على التوالي، تميزت هذه المنصة بكونها توفر بيانات دقيقة وشاملة، من بينها العدد الإجمالي للمسجلين في كل بلدية مصنّفين حسب الجنس، وإمكانية حساب الحظوظ آلياً عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى خانة خاصة تسمح بطباعة عدد الحظوظ بعد انتهاء فترة التسجيل وفتح النظام لهذا الغرض.

2. تسجيل بعملية التضامن الخاصة بشهر رمضان: تُعد عملية التسجيل في برامج التضامن الاجتماعي الخاصة بشهر رمضان واحدة من أبرز الأمثلة على مشروع "البلدية الإلكترونية" الذي تبنته الحكومة الجزائرية في إطار سعيها لاعتماد أساليب حديثة تساهم في تحسين الأداء الإداري ورفع كفاءته، مع العمل على تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين والإدارات على حد سواء¹.

فمنذ سنة 2020 سخرت وزارة الداخلية تطبيقاً إلكترونياً مخصصاً لتنظيم هذه العملية التضامنية، تهدف إلى تحويل إعانات مالية مباشرة إلى مستحقيها من الفئات الاجتماعية المحددة قانوناً، وقد تميز هذا النظام بربطه بالشبكة الوطنية للحالة المدنية، ما سمح للسلطات الإدارية بالوصول إلى كافة المعلومات الشخصية المتعلقة بالمستفيدين بمجرد إدخال الاسم الكامل للمعني، بما في ذلك عدد الأفراد المتكفل بهم ورقم الحساب البريدي الجاري، وهو ما مكن من إيداع الإعانة المالية بطريقة دقيقة وسريعة وشفافة، حيث هذا الربط الإلكتروني ساهم في تقليص الحاجة إلى التنقل أو تقديم وثائق إدارية ورقية، حيث

¹ بلعترس، سمش الدين. حوكمة الإدارة العمومية والتكنولوجيات الحديثة، أطروحة دكتوراه، تخصص الحوكمة والإدارة العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر، 2022، ص 180.

أصبح المواطن في غنى عن استخراج أية وثيقة متوفرة أصلاً ضمن قواعد البيانات الرقمية الخاصة بالحالة المدنية، مما يعكس توجهًا فعليًا نحو تبسيط الإجراءات وتيسير الخدمة العمومية

وفي ذات السياق، تندرج هذه المبادرة ضمن مشروع أشمل أطلقته الحكومة الجزائرية تحت عنوان "البلدية الإلكترونية"، والذي يهدف إلى رقمنة العمل البلدي وتعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن من خلال بوابات إلكترونية مخصصة لكل بلدية. هذه البوابات تتيح تقديم مختلف الخدمات البلدية عن بُعد، مع دعمها بأحدث التطبيقات التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل ضمان تفاعل مستمر ومباشر بين المواطن والإدارة.

وقد تم تجسيد هذا التوجه ميدانيًا عبر افتتاح أول بلدية إلكترونية على مستوى المقرر الغربي بـ"500 مسكن" ببلدية باتنة، حيث تم اعتماد آلية "الشباك الإلكتروني" كوسيلة مبتكرة لتقريب الخدمات من المواطنين، مع الاعتماد أساسًا على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة¹.

ورغم أهمية هذه الخطوة في مسار تحديث الإدارة المحلية، إلا أن الدراسات الأكاديمية المتخصصة أشارت إلى وجود مجموعة من العراقيل الإدارية والتنظيمية التي لا تزال تُعيق السير الحسن لهذا المشروع، من بينها بطء التحول الرقمي، ومحدودية التكوين، وضعف التنسيق بين المصالح، فضلًا عن بقاء بعض الممارسات التقليدية التي لم يتم القضاء عليها كليًا، حيث تظهر تحديات أخرى أكثر خطورة تتمثل في نقشي مظاهر الفساد الإداري في بعض البلديات، وهو ما يُقوّض فعالية الإصلاحات التكنولوجية المعتمدة، وبالتالي وعلى الرغم من الجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة في سبيل توظيف تكنولوجيا المعلومات داخل الإدارة المحلية، إلا أن هذا التوظيف لا يزال في مستوى متوسط، مما يُبرز وجود علاقة

¹ بلعترس، سمش الدين. المرجع السابق، ص 180.

طردية واضحة بين مدى اعتماد الإدارة على التقنيات الحديثة وبين مستوى كفاءتها وشفافيتها¹.

3. **المنحة المدرسية الخاصة:** تم اعتماد المنحة المدرسية الخاصة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 61/21 المؤرخ في 8 فيفري 2021، والذي يحدد شروط الاستفادة منها، وذلك بهدف دعم التلاميذ من الفئات المحرومة، كما أوضحت مراسلة وزارة التربية الوطنية رقم 1184 الصادرة بتاريخ 16 جوان 2021 الفئات المعنية بالمنحة، مثل الأيتام، ذوي الإعاقة، أبناء ضحايا الإرهاب، الأطفال مجهولي النسب، وأبناء العائلات ذات الدخل المحدود الذي لا يتجاوز 20.000 دج شهرياً².

ولتجسيد هذا الإجراء على أرض الواقع، تُكلف المؤسسات التعليمية بجمع الملفات الخاصة بالتلاميذ المستفيدين حسب الأطوار التعليمية الثلاثة، وفق الشروط المحددة، ثم تُرسل هذه الملفات مرفقة بالقوائم الاسمية إلى مصالح البلديات. بدورها، تتولى البلديات إدراج البيانات في البطاقة الرقمية المخصصة لتسيير هذه المنحة، ثم تُحوّل الملفات إلى لجنة الدائرة المختصة، ليُصار بعدها إلى صب المبالغ المالية مباشرة في الحسابات البريدية الخاصة بالمستفيدين³.

ثانياً: رقمنة مصلحة الصفقات العمومية وتحسين الشفافية في البلدية

تُعد مصلحة الصفقات العمومية من بين المصالح الأساسية على مستوى البلدية، إذ تتولى إبرام العقود الكتابية لتلبية حاجات البلدية في مجالات الأشغال، اللوازم، الخدمات

¹ بن عطاء الله، العلمي. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري والتونسي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019، ص347.

² المرسوم التنفيذي 61-21. المؤرخ في 08 فيفري 2021، المتضمن استحداث منحة مدرسية خاصة وتحديد شروط الاستفادة منها، الجريدة الرسمية ع. 11، الصادرة سنة 2021.

³ الصحفية مريم ع، "تعليمات للشروع في استقبال ملفات الاستفادة من المنحة المدرسية"، 2023-2024، جريدة الجزائر/الآن، 2023-04-01.

والدراسات¹، وسعيًا لتحسين الخدمة العمومية، عملت الدولة على رقمنة قطاع الصفقات العمومية، وذلك بهدف ترشيد النفقات العامة، تعزيز الشفافية والمنافسة، وتبسيط الإجراءات أمام المتعاملين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار نصّ القانون رقم 12-23 لاسيما المادة 105، على إنشاء بوابة إلكترونية للصفقات العمومية، تُستخدم كقاعدة بيانات تمكّن المصالح المتعاقدة من الاطلاع على الوثائق دون الحاجة إلى طلبها مباشرة من المتعهدين، في حال كانت متاحة إلكترونيًا².

وتوفر هذه البوابة الإلكترونية مجموعة من الخدمات، سواء للمصالح المتعاقدة أو للمتعاملين الاقتصاديين، من بينها: نشر النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية، المناشير، التعليمات، والآراء القانونية، إضافة إلى قائمة المتعاملين المقصيين (القائمة السوداء)، كما تتيح البوابة للمتعاملين إمكانية التسجيل من خلال تعبئة استمارات إلكترونية، توقيعها وإرسالها، ليُمنح بعد القبول حساب خاص يسمح له بالولوج إلى مختلف الخدمات، ومنها خدمة تبادل الاستفسارات والآراء المتعلقة بالصفقات³.

وقد أسهمت رقمنة مصلحة الصفقات العمومية في تمكين الإدارة البلدية، كباقي الإدارات العمومية، من تسيير الصفقات بطريقة إلكترونية، فالإعلانات الإلكترونية - على سبيل المثال - أصبحت تُنشر بسرعة وتتيح للمتعاملين الاقتصاديين الاطلاع عليها والمشاركة بسهولة، مما ساعد في ترشيد النفقات وحماية المال العام. ومع ذلك، لا تزال السلطات العمومية تسعى إلى توسيع الخدمات الرقمية على مستوى هذه المصلحة بهدف الارتقاء بجودة الخدمة العمومية⁴.

¹ المادة 02، القانون رقم 12-23. مؤرخ في 5 غشت سنة 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية ع.51، الصادر في 06 غشت 2023.

² المادة 105، القانون رقم 12-23. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.

³ المادة 107، القانون رقم 12-23. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.

⁴ مراحي، فايزة. وليد، كحول. "رهانات رقمنة الإدارة العمومية لحماية المنافسة في مجال الصفقات العمومية"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة قسنطينة، م.07، ع.04، الجزائر، 2022، ص315.

من جهة أخرى، حرص المشرع الجزائري من خلال التعديلات المتتالية على قانون الصفقات العمومية، على مواكبة التحولات التي فرضتها العولمة والتطور التكنولوجي، من خلال اعتماد طرق جديدة لإبرام العقود العمومية باستخدام الوسائل الإلكترونية، وقد تجلّى ذلك في ظهور مفهوم جديد في بعض التشريعات، يتمثل في "تجريد الصفقات العمومية من طابعها المادي"، وذلك عبر استخدام بوابة إلكترونية تربط بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين.¹ وقد خصص هذا المرسوم ثلاث مواد لتكريس هذا التوجه، حيث تنص المادة 106 على إلزام المصالح المتعاقدة بوضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين إلكترونياً، وتلقي ردودهم بنفس الطريقة، ما يعزز مبدأ الشفافية وسرعة الإجراءات.²

الفرع الثاني: التحول الرقمي في تسيير الموارد البشرية والخدمات الحكومية.

يشكل التحول الرقمي في تسيير الموارد البشرية والخدمات الحكومية خطوة أساسية نحو بناء إدارة محلية حديثة، حيث تسهم الرقمنة في تحسين أداء الموظفين، وتبسيط الإجراءات، وتوفير خدمات عمومية أكثر كفاءة وجودة للمواطن. أولاً: البوابة الحكومية للخدمة العمومية الإلكترونية.

يُعد إطلاق البوابة الحكومية للخدمات العمومية بتاريخ 7 نوفمبر 2022 محطة مفصلية في مسار التحول الرقمي الذي تبنته الجزائر لتحديث الإدارة العمومية وتقريبها من المواطن، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي التي تهدف إلى تحقيق السيادة الرقمية في ظل التحديات التكنولوجية والمخاطر السيبرانية المتنامية، وقد جاءت هذه الخطوة في سياق عام يشمل مختلف الإدارات المركزية والمحلية، بما فيها البلديات، حيث تهدف الدولة

¹ بن عودة، صليحة. "أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية"، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، جامعة تلمسان، م.01، ع.02، الجزائر، 2016، ص 53.

² المادة 106، القانون رقم 23-12. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.

إلى إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تسيير الشأن المحلي، وهو ما تجسد تدريجياً في مشروع "البلدية الإلكترونية"¹.

تُوفر البوابة الحكومية مجموعة من الخدمات الرقمية التي تُمكن المواطن من الحصول على المعلومات والاستفادة من الخدمات الإدارية عن بعد، دون الحاجة للتنقل إلى المصالح الإدارية، وهي نفس الفلسفة التي تقوم عليها فكرة البلدية الإلكترونية، التي تمثل الامتداد المحلي لهذه البوابة، وقد صُنفت الخدمات المتاحة في البوابة حسب فئات المستخدمين (مواطنين، متعاملين اقتصاديين، جمعيات) وحسب مواضيع متنوعة مثل الصحة، النقل، الحالة المدنية، والسياحة، لتغطي أكثر من 300 خدمة عمومية مرقمة موزعة على 29 قطاعاً وزارياً، وانعكاساً لذلك على المستوى المحلي، تسعى البلديات إلى رقمنة خدماتها وتطوير واجهات رقمية تمكّن المواطنين من إنجاز معاملاتهم الإدارية عبر الإنترنت، كاستخراج الوثائق الإدارية، وتقديم الطلبات، والتواصل المباشر مع المصالح البلدية، ما يكرّس مبدأ الإدارة الذكية ويخفف الضغط على المواطنين ويُسهّم في تحسين العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن².

ثانياً: رقمنة الوثائق الخاصة بتسيير الموارد البشرية وتحسين الأداء الإداري فـالبلدية.

في إطار توجه الجزائر نحو الانخراط الفعّال في التحول الرقمي وعصرنة الإدارة العمومية، تمّ الشروع تدريجياً في رقمنة جميع الوثائق والإجراءات الخاصة بتسيير الموارد البشرية، بدءاً من إرساء البطاقة الوطنية الإلكترونية للموظفين والأعوان العموميين (2006-2011)؛ مروراً بإطلاق بوابات مركزية لقاعدة بيانات متكاملة تشمل التوظيف والترقيات وحركات النقل والتقييم السنوي (2022)؛ ووصولاً إلى تصور «نظام المعلوماتي» الموحد لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية. هذا المسعى الذي قادته فرق

¹ مسعودين، إيمان. وأخرون. " استحداث البوابة الإلكترونية للخدمات العمومية: مدخل تكنولوجي متكامل لإرساء التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، م. 05، ع. 03، الجزائر، 2023، ص1115.

² المرجع نفسه، ص1115.

فنية متخصصة، مكن البلديات من تبني نموذج عمل افتراضي يتيح إصدار واستقبال المستندات وتحديث بيانات الموظفين وإعداد الميزانيات وإدارة المناصب التنظيمية عن بُعد، بمعايير أمان وسيطرة رقميتين متطورتين، وبذلك أصبحت خطوة الرقمنة حجر الأساس لثورة إلكترونية تُسهم في رفع كفاءة الأداء الإداري، وتقليل الأخطاء والتكاليف، وضمان الشفافية والمساءلة، بما يدعم الانتقال من الأسلوب التقليدي إلى إدارة العصر الرقمي في مختلف الولايات والبلديات الجزائرية¹

المبحث الثاني: افاق التوجه. نحو رقمنة البلدية.

يُعد تقييم الجهود المبذولة في مجال رقمنة البلدية واستشراف آفاقها المستقبلية خطوة ضرورية لتحديد مدى نجاح هذا المشروع ومدى قدرته على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتلبية متطلبات التنمية المحلية.

ويتيح هذا التقييم رصد ما تحقق من نتائج فعلية على مستوى المرافق والخدمات العمومية، والكشف عن التحديات والعراقيل التي تعترض استكمال مسار الرقمنة، سواء تعلق الأمر بمعوقات داخلية متعلقة بالإمكانات البشرية والمادية، أو بعراقيل خارجية مرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي أو بالبنى التحتية التكنولوجية.

وبناءً عليه، يتناول هذا المبحث تقييم عملية الرقمنة بالبلدية من حيث الأهداف والنتائج، وأهم المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق رقمنة شاملة وفعّالة للبلدية، كما يلي:

المطلب الأول: تقييم عملية الرقمنة بالبلدية.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.

¹ دوش، حمزة. "الرقمنة والإدارة الإلكترونية وأثرها في إدارة الموارد البشرية بالجماعات الإقليمية في الجزائر"، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، جامعة الوادي، م. 07، ع. 02، الجزائر، 2024، ص123.

المطلب الأول: تقييم عملية الرقمنة بالبلدية.

يُعد تقييم عملية الرقمنة على مستوى البلدية خطوة حاسمة لفهم مدى نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحقيق أهدافها، حيث يسمح هذا التقييم بالكشف عن الإيجابيات المحققة من جهة، ورصد النقائص والصعوبات التي لا تزال تعيق الأداء الرقمي من جهة أخرى، وهو ما يتم التطرق له من خلال التقريع التالي:

الفرع الأول: إيجابيات عملية الرقمنة على مستوى البلدية.

الفرع الثاني: سلبيات عملية الرقمنة بالبلدية.

الفرع الأول: إيجابيات عملية الرقمنة على مستوى البلدية.

تُظهر عملية الرقمنة على مستوى البلدية العديد من الإيجابيات، أبرزها تسريع وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين جودة الخدمة العمومية، وتعزيز الشفافية في تسيير الشأن المحلي، مما ساهم في تقوية العلاقة بين المواطن والإدارة. في ضوء الانخراط التدريجي للبلديات الجزائرية في مسار الإدارة الإلكترونية وعصرنة المرافق العمومية، تتجلى مجموعة من الآثار الإيجابية والفوائد الاستراتيجية المترتبة على هذا التوجه، وهي كما يلي¹:

أولاً: القضاء على الوثائق الورقية وترشيد النفقات.

يقضي النظام الرقمي تماماً على الاعتماد على الوثائق الورقية ومشكلات الضياع والتلف التي كانت تعيق تسيير المعاملات، كما يُسهم في ترشيد الإنفاق على الطباعة والتخزين

ثانياً: اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيط رئيس

يتحول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أدوات مساندة إلى الوسيط الأساسي في التفاعل بين المؤسسات الهيئات الإدارية والمواطنين المستفيدين من الخدمات، ما ييسر إنجاز الإجراءات عن بُعد ويعزز المرونة الإدارية.

¹ بهلول، سمية. المرجع السابق، ص 744-745.

ثالثاً: الدمج بين العولمة والخصوصية المحلية.

ينتقل نطاق العمليات من الإطار المحلي والإقليمي الضيق إلى الفضاء الرقمي العالمي، حيث تُدمج المعايير الدولية مع الخصوصيات المحلية في منصة واحدة تحقق العولمة والإقليمية معاً.

رابعاً: الأتمتة والرقمنة الكاملة للعمليات الإدارية.

تتحول الإجراءات من نمطها التقليدي المنفصل إلى دورات عمل إلكترونية متكاملة ومدعومة بالتقنيات الرقمية، ما يقلص زمن معالجة الطلبات ويحد من الأخطاء البشرية.

خامساً: الحد من العلاقات الشخصية والبيروقراطية.

يضعف الاعتماد على العلاقات الشخصية والوساطات في إنجاز المعاملات، حيث تُفرض ضوابط إلكترونية موحدة تعزز النزاهة وتحد من مظاهر البيروقراطية القديمة.

سادساً: توسيع الشفافية والمساءلة

توسع دائرة الشفافية والمساءلة عبر نشر المعلومات والبيانات الإدارية إلكترونياً، ما يحد من نطاق الفساد الإداري ويعزز ثقة المواطن في الإدارة.

سابعاً: تعميم تجارب البلديات الناجحة

يتيح النظام الإلكتروني مشاركة أوسع لتجارب البلديات الناجحة وتعميمها على المستويين المحلي والوطني، مما يسرّع نقل أفضل الممارسات ويحقق تكاملاً أكبر بين مختلف الوحدات الإدارية.

ثامناً: التركيز على المجالات الإدارية الحديثة

يركز على إدراج المجالات الإدارية الحديثة (كإدارة الأزمات الرقمية والحوكمة المفتوحة) ويشجع مشاركة المعنيين في صنع القرار عبر منصات تفاعلية¹.

¹ فرطاس، فتيحة. "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد"، جامعة الجبالي بوعامة، خميس مليانة، ع.15، ج2، الجزائر، 2016، ص315.

تاسعاً: تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات

يُبَسِّطُ الإجراءات داخل المؤسسات ويُحَسِّنُ مستوى الخدمات المقدمة من الهيئات الإدارية، عبر نماذج طلبات إلكترونية جاهزة وخدمات مُدَقَّقة مسبقاً.

عاشراً: اختصار زمن تنفيذ المعاملات

يختصر وقت تنفيذ المعاملات على مستوى المرافق العمومية المحلية وكافة الهيئات التابعة للجماعات الإقليمية، ما يُعزِّز من جودة الاستجابة ويخفض الضغط على الموظفين والمواطنين معاً¹.

الفرع الثاني: سلبيات عملية الرقمنة بالبلدية.

رغم المكاسب المحققة، لا تزال عملية الرقمنة على مستوى البلدية تواجه جملة من السلبيات، من بينها ضعف التكوين لدى الموارد البشرية، وعدم استقرار الأنظمة الرقمية، إلى جانب التفاوت في جاهزية البنية التحتية بين البلديات، ما يحد من فعالية هذا التحول الرقمي.

أولاً: زيادة نسبة البطالة

قد يؤدي الاعتماد المتزايد على الأتمتة والعمليات الرقمية إلى خفض الحاجة لتتصيب موظفين جدد، مما يرفع من معدلات البطالة في القطاع العام. فقد أشارت دراسات إلى أن التوسع في التقنيات الرقمية يرتبط بارتفاع أولي في البطالة حتى بلوغ ذروة معينة، قبل أن تستقر معدلات التوظيف مجدداً، كما لوحظ أن سياسات الحكومة الإلكترونية قد تخلق شعوراً بعدم الأمان الوظيفي لدى الموظفين الحاليين، مما يزيد من مخاوفهم بشأن استمرارية وظائفهم، إضافة إلى ذلك يتطلب الحدّ من العمالة الورقية والتقليدية إجراءات انتقالية وإعادة تأهيل للعاملين المتأثرين، وهو ما لم يُؤمن بشكل كافٍ حتى الآن².

¹ فرطاس. فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، م.15، ع.2، الجزائر، 2016، ص315.

² بهلول، سمية. المرجع السابق، ص745.

ثانيا: فقدان الخصوصية والأمان

تعرض البيانات الشخصية والمالية للمخاطر نتيجة تعاملها إلكترونياً، خصوصاً عند إجراء التحويلات المالية أو استخراج الوثائق الإدارية الحساسة، فتوسع نطاق جمع المعلومات وربطها بقواعد بيانات مركزية يزيد من احتمالية التسريبات أو سوء الاستخدام، كما أشارت تحليلات قانونية إلى أن الأطر التشريعية لحماية البيانات في الجزائر لا تزال في طور التطوير، مما يؤخر تأمين الخصوصية بكفاءة عالية¹.

ثالثا: ارتفاع الخسائر نتيجة الجرائم الإلكترونية

تُعرض الهيئات والمؤسسات العمومية لخطر الاختراقات السيبرانية والجرائم الإلكترونية، ما يسبب خسائر مالية وتشغيلية كبيرة. فقد وثقت دراسات محلية تزايداً في الهجمات باستخدام فيروسات الفدية والهجمات الإلكترونية التي تستهدف سرقة المعلومات أو تعطيل الخدمات وأكدت استراتيجية وطنية للأمن السيبراني أنّ العديد من الوكالات الحكومية لا تزال تقتصر على التدابير الكافية للحماية، مما يزيد من الخسائر المحتملة ويعرقل استمرارية العمل².

رابعا: تعقيد الإجراءات وصعوبة الاستخدام

رغم الهدف من رقمنة المعاملات تبسيط الإجراءات، إلا أن بعض المنصات الإلكترونية معقدة وغير صالحة للاستخدام من طرف فئات واسعة، خاصة كبار السن أو ذوي الثقافة التكنولوجية المحدودة، فالنقص في التصميم التفاعلي وسهولة الاستخدام أدى إلى عزوف بعض المستخدمين عن الخدمات الرقمية، وأظهرت تقييمات سهولة استخدام بوابات الحكومة الإلكترونية ضعفاً في جوانب التصميم والملاحة مقارنة بمعايير عالمية، مما يزيد من صعوبة التوعية والتدريب على هذه المنصات، كما لوحظ خلال جائحة كوفيد-19 أن فجوة

¹ الراس، سماح كحل. منية، شوايدية. " دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية"، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي بركة، م.04، ع.01، الجزائر، 2021، ص242.

² بهلول، سمية. المرجع السابق، ص745.

المهارات الرقمية أثرت على قدرة فئات من المواطنين على الوصول للخدمات الإلكترونية بفعالية¹.

تستدعي هذه التحديات تكثيف الجهود في مجالات التدريب الرقمي، وتعزيز الأطر القانونية لحماية البيانات، وتطوير البنية التحتية للأمن السيبراني، إلى جانب متابعة أثر الرقمنة على سوق العمل وتوفير سياسات داعمة للعاملين المتأثرين.

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.

على الرغم من الأهمية البالغة التي يحظى بها مشروع رقمنة الإدارة المحلية، وما أحرزه من خطوات أولية في سبيل تحديث الخدمات وتحسين جودة الأداء، إلا أن مسار التحول نحو البلدية الإلكترونية لا يزال يواجه جملة من التحديات والمعوقات التي تعرقل تجسيده الكامل على أرض الواقع. وتتوزع هذه العراقيل بين صعوبات تقنية مرتبطة بالبنى التحتية المعلوماتية وضعف تكامل الأنظمة الرقمية، وأخرى مالية ناجمة عن محدودية الموارد المرسودة لهذا المشروع، فضلاً عن معوقات بشرية تتعلق بنقص التأهيل الرقمي وضعف ثقافة التعامل مع التكنولوجيات الحديثة لدى بعض المستخدمين. رغم الجهود المبذولة لتحديث الإدارة المحلية عبر مشروع البلدية الإلكترونية، إلا أن مسار الرقمنة يواجه تحديات متعددة، تتراوح هذه التحديات بين معوقات تقنية، مالية، وبشرية تؤثر سلباً على فعالية هذا التحول الرقمي، وهو ما يتم التطر له كما يلي:

✚ الفرع الأول: تحديات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.

✚ الفرع الثاني: ومعوقات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.

الفرع الأول: تحديات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.

تسعى الجزائر إلى تطوير الإدارة المحلية من خلال مشروع "البلدية الإلكترونية" بهدف تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المواطن، إلا أن هذا التحول الرقمي يواجه عدة تحديات بنيوية وبشرية تعيق تنفيذه الفعلي على أرض الواقع وتتمثل في:

¹ دوش، حمزة. المرجع السابق، ص124.

أولاً: بطء وتيرة تعميم الرقمنة وعدم استكمال مراحل التنفيذ.

رغم الشروع في رقمنة بعض الخدمات العمومية، إلا أن التطبيق الفعلي لم يبلغ بعد المستوى المطلوب، فعلى سبيل المثال، تم إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية بشريحة إلكترونية، غير أن غياب تعميم أجهزة قراءة هذه البطاقات في الإدارات لا يزال يحد من فعاليتها، كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بها بقيت تقليدية، حيث لا تزال الإدارات تطلب وثائق داعمة وصوراً طبق الأصل، مما يُفرغ البطاقة من مضمونها الرقمي العصري¹.

ثانياً: ضعف البنية التحتية والموارد المالية على مستوى البلديات

تشكل الإمكانيات المالية المحدودة لدى معظم البلديات عائقاً رئيسياً أمام التحول الرقمي، حيث تعجز عن اقتناء المعدات التقنية الضرورية، أو صيانة الأجهزة المستعملة، مما يؤدي إلى تعطيل سير الرقمنة، فغالباً ما تتوقف مشاريع رقمنة الوثائق بسبب أعطال تقنية لم يتم إصلاحها لغياب الميزانية أو التأخير الفني اللازم، ما يؤثر سلباً على استمرارية المشروع².

ثالثاً: المشاكل التقنية وشبكة الإنترنت

تعاني بعض البلديات من ضعف شديد في تدفق الإنترنت أو انقطاعه بشكل متكرر، ما يجعل من غير الممكن تنفيذ عمليات رقمنة الحالة المدنية وربطها بالسجل الوطني الآلي، وهو ما يعيق فعالية الخدمات الإلكترونية، وقد أصبحت رقمنة وثائق الحالة المدنية ضرورة لا مفر منها، إلا أن البنية التحتية المعلوماتية لا تواكب هذا التحول بالوتيرة المطلوبة³.

رابعاً: ضعف التكوين البشري والتأطير الإداري

يُعد نقص الكفاءة الرقمية لدى الأعوان والموظفين على مستوى البلديات من أبرز التحديات التي تواجه البلدية الإلكترونية، فعدد الموظفين يفتقرون إلى المهارات الأساسية للتعامل مع الأنظمة الرقمية، سواء على مستوى إدخال المعطيات أو التفاعل مع منصات

¹ ريميلوي، سفيان، عصرنة الخدمة العمومية المحلية دراسة في الآليات والتحديات، دفا تر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، م.13، ع.03، الجزائر، 2021، ص610.

² ساردو، زين العابدين. مصطفى، جزار. "دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: البلدية نموذجاً"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، م. 8، ع. 2، الجزائر، 2024، ص660.

³ ريميلوي، سفيان. المرجع السابق، ص610.

إلكترونية، ما يؤثر على جودة الخدمة المقدمة، ويُضاف إلى ذلك غياب دورات تكوينية منتظمة تعزز من قدرات المورد البشري على مسايرة التحول الرقمي¹.

خامسا: غياب الوعي الرقمي لدى المواطنين

يُلاحظ ضعف في ثقافة استخدام الوسائل الرقمية لدى نسبة كبيرة من المواطنين، حيث يجهلون كيفية استعمال البوابات الإلكترونية، أو لا يثقون بها كوسيلة للحصول على وثائقهم، وهو ما يحتم على الدولة والبلديات العمل على توعية المواطن بأهمية الرقمنة، وتوفير قنوات مساعدة لشرح آليات استخدام الخدمات الإلكترونية، لضمان اندماجهم الفعّال في المشروع².

سادسا: استمرار الأخطاء الإدارية وتأثيرها على مصداقية الرقمنة

لا تزال مصالح الحالة المدنية، على وجه الخصوص، تشهد أخطاء في تسجيل البيانات، ما يخلق مشاكل حقيقية عند رقمنة المعلومات، إذ يُفترض أن تكون قاعدة البيانات الرقمية دقيقة وخالية من الأخطاء لضمان موثوقية الوثائق الإلكترونية، غير أن هذه الهفوات الإدارية تمثل أحد أبرز التحديات التي تهدد مصداقية وفعالية مشروع الرقمنة³.

رغم المبادرات الرسمية والجهود المبذولة في إطار تحسين الأداء الإداري ورقمنة الجماعات المحلية، إلا أن مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر لا يزال يواجه تحديات متعددة تتعلق بالبنية التحتية، والعنصر البشري، والمواطن المستفيد من الخدمة، ولا شك أن تجاوز هذه التحديات يمر عبر إرادة سياسية واضحة، وتوفير الموارد اللازمة، وتكثيف عمليات التكوين والتوعية، لضمان نجاح التحول الرقمي وتحقيق التنمية الإدارية الشاملة.

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.

تُعد معوقات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية من أبرز التحديات التي تعترض مسار التحول الرقمي، حيث تتوزع هذه المعوقات بين داخلية تتعلق بالموارد والإدارة،

¹ ساردو. زين العابدين، مصطفى، جزار. المرجع السابق، ص660.

² ريميلوي، سفيان. المرجع السابق، ص610.

³ ساردو. زين العابدين، مصطفى، جزار. المرجع السابق، ص660.

وخارجية ترتبط بالإطار التشريعي والتقني، مما يستدعي معالجتها لضمان نجاح واستدامة المشروع الرقمي المحلي.

أولاً: المعوقات الإدارية

وتتمثل في:

1. ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا: من خلال ما يلي¹:

- أن العديد من البلديات الجزائرية تفتقر إلى خطط استراتيجية شاملة ومدرسة لتطبيق التحول الرقمي.

- غياب التنسيق بين الأقسام والمصالح البلدية المختلفة يؤدي إلى مشاريع إلكترونية مشتتة، دون تكامل أو انسجام بينها.

- عدم وجود لجان مركزية أو خلايا رقمية محلية يُضعف فعالية متابعة تنفيذ المشاريع الإلكترونية.

2. غياب التغيرات التنظيمية اللازمة: وذلك أن²:

- تطبيق "البلدية الإلكترونية" يتم غالباً دون مراجعة أو إعادة تنظيم للهيكل التقليدية، مثل دمج المصالح أو تعديل صلاحياتها.

- عدم تحديد واضح لتدفق العمل الرقمي بين المصالح البلدية يُعقّد من فعالية الخدمات الإلكترونية.

- غياب تحديث في المهام الإدارية لتتناسب مع البيئة الرقمية يؤدي إلى ازدواجية بين المعالجة اليدوية والرقمية.

3. غياب الرؤية الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال: من خلال أن³:

¹ عبان، عبد القادر. المرجع السابق، ص ص 79-80.

² دوش، حمزة. المرجع السابق، ص 126.

³ بن ورزق، هشام. "الموارد البشرية وعصرنة الإدارة البلدية في الجزائر"، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، م. 16، ع. 04، الجزائر، 2021، ص 492.

- أغلب البلديات لا تمتلك رؤية رقمية واضحة طويلة الأمد، بل تقتصر على رقمنة بعض الخدمات الشكلية (مثل شهادة الميلاد) دون تصور شمولي.
- غياب استراتيجيات أمن معلومات، ذكاء اصطناعي، أو ربط داخلي بين نظم المعلومات يحدّ من التحول إلى "بلدية ذكية".
- ضعف الاستفادة من البيانات الإدارية الرقمية في اتخاذ القرارات أو تحسين الخدمات.

4. التمسك بالمستويات التنظيمية التقليدية.

- استمرار العمل بالأساليب الورقية يضاعف من فعالية الخدمات الإلكترونية المقدّمة، خاصة في المصالح التي تتطلب تصديقًا يدويًا أو تدخلًا إداريًا مباشرًا.
- بعض المسؤولين والموظفين لا يزالون يعتمدون على التوقيعات والختم المادي، ما يجعل من الرقمنة مجرد واجهة صورية.¹

5. مقاومة التغيير من طرف الموظفين.

- يُبدي بعض الموظفين البلديين رفضًا أو تحفظًا تجاه النظام الإلكتروني، خوفًا من الاستغناء عنهم أو تقليص أدوارهم.
- ضعف التكوين والتحفيز المهني يدفع الكثير منهم إلى التمسك بالوسائل التقليدية، ما يخلق فجوة بين أهداف المشروع وواقع تنفيذه.
- غياب برامج تأهيل داخلية يزيد من مقاومة التغيير التكنولوجي.²

ثانيا: المعوقات البشرية

تُعد المعوقات البشرية من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق البلدية الإلكترونية في الجزائر، خاصة في ظل تفشي الأمية الإلكترونية وضعف التكوين والتأهيل، كما يساهم

¹ بهلول، سمية. المرجع السابق، ص746.

² نفس المرجع، ص746.

غياب الرؤية الاستراتيجية ومقاومة التغيير في تعميق هذه الصعوبات، وتتمثل هذه المعوقات في ¹ :

1. ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج البلدية الإلكترونية أدى إلى غياب التأهيل البشري المناسب، واستمرار الأمية الإلكترونية في أوساط الموظفين والمواطنين، خصوصاً في المناطق النائية.

2. عدم القيام بالتغييرات التنظيمية اللازمة، مثل إعادة الهيكلة وتحديد المهام، تسبب في ارتباك وظيفي لدى الموظفين، ما يعمق شعورهم بعدم الأمان الوظيفي ويؤدي إلى مقاومة التغيير والتطور الرقمي.

3. غياب رؤية استراتيجية واضحة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية، حيث عجزت فئات واسعة من المواطنين عن الوصول إلى خدمات البلدية الإلكترونية بسبب الفقر أو نقص التجهيزات الرقمية.

4. اعتماد المستويات الإدارية والتنظيمية على أساليب تقليدية منع تحديث الكفاءات البشرية، ما أدى إلى نقص حاد في الموظفين المؤهلين تقنياً، في ظل غياب برامج تكوينية فعالة لمواكبة التحول الرقمي.

5. مقاومة التغيير من طرف الموظفين كانت نتيجة مباشرة للخوف من فقدان المناصب بسبب اعتماد الآلة محل الإنسان، مما أفرز حالة من الجمود البشري في وجه الرقمنة داخل البلديات.

ثالثاً: المعوقات المالية والتقنية.

تواجه مشاريع البلدية الإلكترونية في الجزائر عدة تحديات مالية وتقنية تعيق تحقيق تحول رقمي فعال، وتتمثل هذه المعوقات في ² :

¹ عاشور، عبد الكريم. دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 39.

² بن ورزق، هشام. المرجع السابق، ص 493.

تواجه مشاريع البلدية الإلكترونية في الجزائر عدة تحديات مالية وتقنية تعيق تحقيق تحول رقمي فعال، وتتمثل هذه المعوقات في ضعف البنية التحتية، محدودية التمويل، وصعوبات الصيانة والدعم الفني:

1. ارتفاع تكاليف البنية التحتية: تعاني العديد من البلديات من ضعف الإمكانيات المالية لتجهيز الأنظمة المعلوماتية وشبكات الاتصال الضرورية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مما يبطئ من وتيرة التحول الرقمي المحلي.

2. قلة التمويل المخصص للتكوين والخبرات التقنية: يشكل نقص الميزانيات الموجهة لتدريب الموظفين واستقطاب خبراء متخصصين في تكنولوجيا المعلومات عقبة حقيقية أمام بناء كفاءات قادرة على إدارة وتطوير المنصات الإلكترونية في البلديات.

3. ضعف الصيانة والدعم الفني: تعاني بعض البلديات من صعوبات في صيانة الأنظمة والبرمجيات الإلكترونية بسبب محدودية الموارد المالية، ما يؤدي إلى أعطال متكررة وضعف جودة الخدمة الإلكترونية.

4. عدم تكافؤ الوصول إلى الإنترنت: يواجه المواطنون، خاصة في المناطق النائية، صعوبات في استخدام خدمات البلدية الإلكترونية نتيجة ارتفاع تكاليف الاشتراك في الإنترنت أو ضعف التغطية الشبكية.

5. مشاكل تقنية متكررة: يشكل نقص التجهيزات الحديثة وغياب بيئة تقنية مستقرة عائقا أمام استخدام فعال للأنظمة الإلكترونية، مما ينعكس سلبا على أداء البلديات وخدماتها الرقمية.¹

¹ سعودي، علي. وآخرون. "معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات في الجزائرية"، مجلة المعارف، جامعة البويرة، م.02، ع.02، الجزائر، 2022، ص 493.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل تناول الإطار المفاهيمي لرقمنة البلدية، ثم تقييم واقع هذا المشروع واستشراف آفاقه المستقبلية.

ففي المبحث الأول، تم التعرض إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بمصطلح الرقمنة، مع التمييز بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية، وتحديد خصائص ومزايا مشروع البلدية الإلكترونية، وكذا الأهداف المنتظرة من هذا التوجه، على غرار تسهيل الإجراءات الإدارية، تعزيز الشفافية، وتقريب الإدارة من المواطن، كما أبرزت الأسس القانونية والتنظيمية التي تؤطر هذا المشروع على الصعيد الوطني، خاصة من خلال قانون البلدية 10-11 وبعض التعليمات والقرارات الوزارية ذات الصلة.

أما في المبحث الثاني، فقد تم التطرق إلى تقييم الجهود المبذولة في مجال رقمنة البلدية، حيث أظهرت الدراسة أن العملية أسفرت عن جملة من الإيجابيات، أهمها تسريع وتبسيط المعاملات، تحسين مستوى الخدمة العمومية، تقليص النفقات الورقية، وتوسيع نطاق الشفافية والحوكمة المحلية، غير أن المشروع ما يزال يواجه العديد من السلبيات والتحديات، من بينها ضعف التكوين البشري، التفاوت في جاهزية البنى التحتية التقنية، المخاطر الأمنية السيبرانية، وصعوبة استخدام المنصات الرقمية من طرف بعض الفئات الاجتماعية.

كما تم رصد العراقيل التي تعيق تنفيذ هذا المشروع، والتي توزعت بين معوقات تقنية تتعلق بعدم استكمال تعميم التجهيزات الرقمية وضعف شبكة الإنترنت، ومعوقات مالية ناتجة عن محدودية الميزانيات المحلية، إضافة إلى معوقات بشرية وتنظيمية مرتبطة بنقص التأهيل والمقاومة المؤسسية للتغيير، فضلاً عن غياب تخطيط استراتيجي شامل يضمن انسجام الخدمات الرقمية وتحقيق التكامل بين مختلف المصالح البلدية.

لحمية

إن مشروع البلدية الإلكترونية يمثل خطوة هامة نحو تحديث الإدارة المحلية في الجزائر وتحقيق التقدم المطلوب في الخدمات العمومية، ورغم التحديات التي تواجهها البلديات في تطبيق هذا المشروع، إلا أن النتائج المستخلصة تشير إلى أهمية التحول الرقمي في تحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية وتقليل الإجراءات المعقدة لصالح المواطن، وعليه فإن التعرف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها يتيح لنا استعراض الوضع الراهن لمشروع البلدية الإلكترونية، وتقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تجاوز العقبات الحالية وضمان نجاح هذا التحول الرقمي في المستقبل.

وفيما يلي، نعرض أهم النتائج المتوصل إليها، تليها مجموعة من التوصيات:

أولاً: النتائج.

- البلدية الإلكترونية تقوم على إحداث تحول نوعي في طريقة تقديم الخدمات المحلية، معتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحسين الأداء الإداري، ضمان الشفافية، وتبسيط الإجراءات لصالح المواطن.
- أن تحقيق الانتقال نحو الإدارة الرقمية في البلديات الجزائرية يتطلب بيئة تشريعية مناسبة، إرادة سياسية، دعم مؤسساتي، منظومة تقنية متطورة، وموارد بشرية مؤهلة، إلى جانب تبسيط الإجراءات الداخلية وتغيير الهياكل التقليدية.
- رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في مجال رقمنة الإدارة المحلية، خاصة من خلال استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وإطلاق مشاريع الوثائق البيومترية، إلا أن التطبيق الميداني على مستوى البلديات لا يزال يواجه عراقيل تنظيمية وبنوية، تجلّت هذه العراقيل في ضعف تكوين الموظفين، تفاوت البنية التحتية الرقمية، وكذا في بقاء بعض الممارسات البيروقراطية التقليدية، ما أثر سلباً على تحقيق الأهداف المرجوة من مشروع البلدية الإلكترونية.

- أثبتت تجارب رقمنة الخدمات الاجتماعية والصفقات العمومية على مستوى البلديات أن التحول الرقمي يساهم بشكل فعال في تحسين نوعية الخدمة العمومية، تقليص آجال المعالجة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمنافسة العادلة.
 - كشفت عملية رقمنة تسيير الموارد البشرية والخدمات الحكومية عن أهمية بناء نظام معلوماتي موحد يضمن دقة البيانات، سرعة التسيير، وحسن اتخاذ القرار الإداري، مما ساعد في تحسين الأداء الداخلي للإدارة البلدية.
 - رغم الخطوات الإيجابية المسجلة في رقمنة المصالح البلدية، لا تزال بعض العراقيل قائمة، أهمها محدودية التكوين التقني للموظفين، وضعف تغطية شبكة الإنترنت في المناطق الريفية والنائية، واستمرار بعض العقليات الإدارية التقليدية التي تعيق تبني الرقمنة بشكل شامل.
 - أثبتت التجربة الجزائرية في رقمنة مصلحة الحالة المدنية والوثائق البيومترية أهمية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن. حيث مكّنت السجلات الآلية والخدمات الإلكترونية من تقليص الإجراءات والحد من تعقيداتها، إلا أن التوسع بهذه الرقمنة إلى باقي المصالح البلدية لا يزال محدودًا وبطيئًا، ما يتطلب مضاعفة الجهود في تعميم هذا المسعى ليشمل كل المصالح الإدارية بشكل فعال ومتناسق.
- ثانياً: التوصيات.**
- يُوصى بوضع خطة وطنية واضحة بمقاييس محددة وأهداف قابلة للقياس، تشمل كل البلديات مع مراعاة تفاوت الإمكانيات والخصوصيات المحلية، مع اعتماد مقاربة تدريجية مرنة تنطلق من البلديات الأكثر استعدادًا.
 - يجب إعادة تنظيم الهياكل الداخلية للبلديات بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، من خلال تحديث نظم العمل، تبسيط الإجراءات، وإحداث أقسام ووحدات مختصة بالإدارة الإلكترونية والتواصل الرقمي مع المواطن.

- ينبغي إطلاق منصات خدمات إلكترونية موحدة لكل بلدية، تشمل استخراج الوثائق، معالجة الشكاوى، دفع الضرائب والرسوم إلكترونياً، مع ضمان توفر وسائل الحماية السيبرانية وتطوير قنوات تواصل فورية مع المواطنين.
- ضرورة وضع مخطط وطني موحد لتسريع رقمنة جميع مصالح البلديات، مع إلزامية ربطها بالبوابة الحكومية للخدمات العمومية، من أجل ضمان تكامل البيانات وتحقيق فعالية أكبر في تسيير الشأن المحلي.
- تخصيص برامج تكوينية دورية لفائدة الموظفين البلديين في مجال تسيير الصفقات العمومية الإلكترونية، الخدمات الاجتماعية الرقمية، وتطبيقات الموارد البشرية، لضمان الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة وتعزيز ثقافة الإدارة الرقمية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. الدستور:

- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020. الصادر في 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية ع. 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020

2. النصوص التشريعية:

- القانون رقم 10-11. المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية ع. 37، الصادر بتاريخ 26 يونيو 2011.
- القانون رقم 08-14. المؤرخ في 09/08/2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70/20، المؤرخ في 19/02/1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية ع. 49، الصادر في 20-08-2014.
- القانون رقم 05-17. المؤرخ في 16 فيفري 2017 يعدل ويتم القانون 14/01، المؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية ع. 12، الصادر في تاريخ 22 فيفري 2017
- القانون رقم 12-23. المؤرخ في 5 غشت سنة 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية ع. 51، الصادر في 06 غشت 2023.

2. المراسيم:

- المرسوم التنفيذي 10-211. المؤرخ في 16 سبتمبر 2011، يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، الجريدة الرسمية ع. 12، الصادرة بتاريخ 16-09-2011.
- المرسوم الرئاسي رقم 17-143. المؤرخ في 18 أفريل 2017، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطني وتسليمها وتحديثها، الجريدة الرسمية ع. 25.
- المرسوم التنفيذي 21/61. المؤرخ في 08 فيفري 2021، المتضمن استحداث منحة مدرسية خاصة وتحديد شروط الاستفادة منها، الجريدة الرسمية ع. 11، الصادرة سنة 2021.

3. التعليمات:

- تعليمات وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم 2339/2015 بتاريخ 09/09/2015 تتعلق بشروط وكيفيات تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 15/204 المؤرخ في 27/07/2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية.

ثانيا: المراجع

1. الكتب:

- السعيد، مبروك إبراهيم. إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة، ط.1، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012، ص328.
- الخمايسة، صدام. الحكومة الالكترونية، ط.1، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013.

2. المذكرات والأطروحات:

- بلعروس، سمش الدين. حوكمة الإدارة العمومية والتكنولوجيات الحديثة، أطروحة دكتوراه، تخصص الحوكمة والإدارة العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر، 2022.
- بهلول، سمية. دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018.
- عاشور، عبد الكريم. دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية و الرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
- عبان، عبد القادر. تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر-دراسة سيكلوجية ببلدية الكاليتوس، العاصمة-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- بن عطاء الله، العلمي. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري والتونسي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.
- عكو، فاطمة الزهرة. المسؤولية المدنية لمقدمي الخدمة الوسيطة في الإنترنت، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2015-2016.
- عابسة، فطيمة. فاطمة، عبد السالم. البلدية الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة عباس لغرور - خنشلة-، الجزائر، 2023-2024.

2. المقالات:

- أونيسي، محمد. "الحكومة الالكترونية ودورها في تطوير الإدارة المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة سكيكدة، م.11، ع.1، الجزائر، 2020.
- بغداوي، جميلة. وآخرون. "استراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية مع الإشارة إلى تجربة نيويورك الدولية"، مجلة الدراسات والتنمية المحلية، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، م.5، ع.1، الجزائر، 2018.
- بلقاسمي، سامية. "الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين جودة الخدمات العمومية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة ورقلة، م.27، ع.1، الجزائر، 2017.
- بن شايبة، عبد الحفيظ. "البلدية الالكترونية كآلية لتحسين الخدمات العمومية المحلية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الوادي، م.5، ع.2، الجزائر، 2021.
- بن قويدر، فطيمة. "الحكومة الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، م.6، ع.2، الجزائر، 2019.
- بورقعة، عبد العالي. "دور الحكومة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ورقلة، م.9، ع.1، الجزائر، 2018.
- بوكورو، منال. محمد منصوري. "دور الجماعات المحلية في ترقية الخدمات العمومية في الجزائر - بلدية قسنطينة نموذجاً-"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، م.02، ع.02، الجزائر، 2018.
- حاجة، عبد العالي. شهرزاد، مناصرة. "البلدية الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية المحلية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، م.6، ع.1، الجزائر، 2019.
- حداد، تمارا. "آليات التحول من البلديات التقليدية إلى الإلكترونية وأثرها على التنمية المحلية"، 2020، مقال منشور على الموقع: <http://www.alhourriah.ps/article/60177>، تم الاطلاع بتاريخ 25-04-2025.
- حسين، علي صدام. أحمد، حسن علاء. "مدى توافر بعض متطلبات الاستعداد الاستراتيجي للتحول نحو الإدارة الإلكترونية - دراسة حالة المديرية العامة للتربية نينوى -"، مجلة تنمية الرافدين، ع.104، العراق، 2011.
- دراجي، رقية. "أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة الخدمة العمومية المحلية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الوادي، م.5، ع.1، الجزائر، 2021.
- سبع، نصيرة. "الإدارة الالكترونية ودورها في ترقية الخدمة العمومية على المستوى المحلي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، م.11، ع.1، الجزائر، 2019.
- سواكرية، نسرین. "دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية على المستوى المحلي"، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، م.12، ع.3، الجزائر، 2021.

- سيفر، كنزة. عماد، لبيد. "البلدية الإلكترونية كآلية لتفعيل الإدارة الجوارية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، م.10، ع.01، الجزائر، 2013.
- عبد الحميد، كريمة. "الإدارة المحلية الإلكترونية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الوادي، م.5، ع.2، الجزائر، 2021.
- عبد اللاوي، حياة. "الإدارة المحلية في ظل التحول الرقمي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، م.13، ع.2، الجزائر، 2021.
- عبد اللطيف، مصطفى. وآخرون. "البلدية الإلكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية (تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها)"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، م.02، ع.01، الجزائر، 2018.
- العقريب، كمال. بلقاسم، بومعزة. "الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية - دراسة حالة بلدية حجرة النص"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، م.06، ع.02، الجزائر، 2020.
- موفق، عبد القادر. "البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، م.15، ع.40، 2015.
- هشام، عبد السيد الصافي محمد. "النظام القانوني لمسؤولية الدولة عن إدارة مرافقها إلكترونياً"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع.31، 2019.
- يعيش تمام، شوقي. سمية بهلول. "إستراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية في الجزائر بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، م.16، ع.01، الجزائر، 2021.

4. الملتقيات

- لخداري، عبد المجيد. كنزة، بلحسين. "التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية - دراسة حالة قطاع التعليم العالي-"، المؤتمر الوطني حول: *رؤى الجامعة والمؤسسة الأمنية نحو تحقيق الوعي التكنولوجي والأمن الاجتماعي*، تحت شعار: *حشد الطاقات ورص الفجوات*، جامعة عباس لغرور-خنشلة، يوم 06-07/12/2022.
 - حوطيه، عمر. حفري، نسيم أمل. "متطلبات التحول السليم نحو البلدية الإلكترونية في الجزائر"، الملتقى الوطني الافتراضي حول دور الرقمنة في ترقية الخدمات فيراري في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، يوم 19 مايو 2022
5. المواقع الإلكترونية:

<http://www.alhourriah.ps/article/60177>

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	شكر وعرفان
–	الاهداء
07-01	المقدمة
32-08	الفصل الأول: التأصيل النظري للبلدية الالكترونية
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبلدية الإلكترونية.
11	المطلب الأول: مفهوم البلدية الالكترونية.
11	الفرع الأول: تعريف البلدية الالكترونية.
17	الفرع الثاني: خصائص ومقومات البلدية الالكترونية.
14	المطلب الثاني: مبررات التحول الى البلدية الالكترونية وأهدافها.
19	الفرع الأول: العوامل الداعمة للانتقال السليم نحو البلدية الإلكترونية في الجزائر.
19	الفرع الثاني: أهداف البلدية الالكترونية.
21	المبحث الثاني: أسس التحول نحو البلدية الالكترونية.
22	المطلب الأول: مقومات تجسيد فكرة البلدية الإلكترونية.
22	الفرع الأول: العقود اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية للبلدية.
25	الفرع الثاني: مكونات البلدية الإلكترونية.
26	المطلب الثاني: متطلبات التحول نحو البلدية الالكترونية.
27	الفرع الأول: المتطلبات التشريعية والبشرية.
29	الفرع الثاني: المتطلبات التقنية والامنية
32	خلاصة الفصل الأول
61-33	الفصل الثاني: تطبيقات نظام البلدية الالكترونية في الجزائر.
35	المبحث الأول: واقع تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر.
35	المطلب الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية والوثائق البيومترية.

35	الفرع الأول: الخدمة العمومية الإلكترونية في مجال الحالة المدنية.
38	الفرع الثاني: رقمنة الوثائق البيومترية وإنشاء السجل الوطني الآلي.
41	المطلب الثاني: توسيع الرقمنة على باقي مصالح البلدية
42	الفرع الأول: رقمنة الخدمات الاجتماعية والصفقات العمومية.
47	الفرع الثاني: التحول الرقمي في تسيير الموارد البشرية والخدمات الحكومية.
49	المبحث الثاني: افاق التوجه نحو رقمنة البلدية.
50	المطلب الأول: تقييم عملية الرقمنة بالبلدية.
50	الفرع الأول: إيجابيات عملية الرقمنة على مستوى البلدية.
52	الفرع الثاني: سلبيات عملية الرقمنة بالبلدية.
54	المطلب الثاني: تحديات ومعوقات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.
54	الفرع الأول: تحديات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.
56	الفرع الثاني: ومعوقات تطبيق الرقمنة في البلدية الإلكترونية.
61	خلاصة الفصل الثاني
65-63	الخاتمة
70-67	قائمة المصادر والمراجع
-	الملخص

الملخص:

تُعَدّ البلدية الإلكترونية آلية مبتكرة تهدف إلى تحسين الخدمات العمومية على مستوى البلديات من خلال تطبيق الأنظمة الرقمية في تسيير كافة الأنشطة الإدارية، إذ يساهم التحول نحو البلدية الإلكترونية في تسريع الإجراءات وتقليل البيروقراطية، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أكثر كفاءة وشفافية للمواطنين، يتطلب تطبيق هذا المشروع توفر شروط أساسية مثل تحديث التشريعات وتوفير البنية التحتية التقنية اللازمة، بالإضافة إلى تأهيل العاملين في البلدية لتطبيق هذه الأنظمة، كما يشمل التحول الرقمي مراحل متعددة، بدءًا من رقمنة الوثائق والخدمات الأساسية مثل الحالة المدنية، وصولاً إلى توسيع الرقمنة لتشمل الخدمات الاجتماعية والصفقات العمومية، ورغم الفوائد المتعددة لهذا التحول، يواجه المشروع عدة تحديات، مثل ضعف التأهيل التقني وغياب الأمن السيبراني، مما يعيق التطبيق الكامل للبلدية الإلكترونية، ولكن في حال نجاحه، يُسهم هذا التحول في تحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية وتقليل الفساد، بينما يؤدي الفشل إلى تدهور فعالية النظام الإداري.

الكلمات المفتاحية: البلدية الإلكترونية، التحول الرقمي، الخدمات العمومية.

Abstract:

The electronic municipality is an innovative mechanism aimed at improving public services at the municipal level through the application of digital systems in managing all administrative activities. The shift towards an electronic municipality helps accelerate procedures and reduce bureaucracy, leading to more efficient and transparent services for citizens. The implementation of this project requires essential conditions such as updating legislation, providing the necessary technical infrastructure, and training municipal staff to apply these systems. The digital transformation involves several stages, starting with the digitization of documents and essential services such as civil status, and expanding to include social services and public procurement. Despite the numerous benefits of this transformation, the project faces several challenges, such as inadequate technical qualifications and the lack of cybersecurity, which hinder the full implementation of the electronic municipality. However, if successful, this transformation contributes to improving administrative performance, enhancing transparency, and reducing corruption, while failure leads to a decline in the effectiveness of the administrative system.

Keywords: Electronic Municipality – Digital Transformation – Public Services.